

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الإسكوا
العدد 2

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SDPD/2011/6
13 December 2011
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الإسكوا
العدد 2

الأمم المتحدة
نيويورك، 2011

المحتويات

الصفحة

1	مقدمة
3	أولاً- هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها الأخيرة (الجلستان 18 و19)
3	ألف- تاريخ الهيئة
4	باء- اجتماعات الدورة الأخيرة (الجلستان 18 و19)
5	جيم- بعض نواتج الدورة الأخيرة
7	دال- مستقبل هيئة التنمية المستدامة على المحك
8	هاء- التوقعات حول مؤتمر ريو+20
		ثانياً- تقرير التنفيذ الإقليمي المعروض على الدورة الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
9	ألف- النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية
13	باء- الكيماويات وإدارة المخلفات والتعدين
14	جيم- الإطار العشري لأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة
16	ثالثاً- الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين
16	ألف- السياقات الإقليمية للاستراتيجية
17	باء- الرؤية
17	جيم- تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة
19	دال- إدارة الموارد المائية
20	هاء- التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر
21	واو- الرصد والتقييم والمتابعة
23	رابعاً- حول الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية
23	ألف- الإطار والمفاهيم
23	باء- الإطار النظري
24	جيم- الفرص والتحديات
27	دال- وضع إطار عام للاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية
32	هاء- المسؤولية الاجتماعية للأعمال في الاقتصاد الأخضر
33	واو- فرص استثمار خضراء في المنطقة العربية

- 36 زاي- الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا ومكافحة الفقر
- 39 حاء- تمويل الاقتصاد الأخضر
- المحتويات (تابع)**

الصفحة

- 44 خامساً- مؤتمر "ريو+20 وما بعده": نظرة مستقبلية
- 45 ألف- تقرير مجموعة الأمم المتحدة لإدارة البيئة حول الاقتصاد الأخضر
- 51 باء- تقرير مجموعة الخبراء حول الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر
- 53 جيم- إدارة التنمية المستدامة: الإطار المؤسسي
- 56 الخلاصة

مقدمة

أطلق مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في عام 1987⁽¹⁾ في تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته الهيئة العالمية للبيئة والتنمية. وهو مفهوم تنموي شامل يعنى بمعالجة الأزمات المترابطة التي تواجه الحضارة الإنسانية، بحيث يعرض لثلاثة عناصر ضرورية لأية مقاربة ناجحة لها، وهي: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. وقد تم اعتماد هذا المفهوم عالمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقده الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 في ريو دي جانيرو. وبلور هذا المفهوم، الذي كان مرتكزاً هاماً في إعلان ريو، في برامج عمل تنفيذية عرفت بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين لكافة أطراف العالم. ثم جرى تطوير هذه البرامج تحت مسمى خطة جوهانسبرغ التنفيذية في مؤتمر قمة الأرض للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ عام 2002، وذلك لتكون أكثر واقعية.

في عام 1993، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة التنمية المستدامة، باعتبارها أعلى هيئة دولية تمثل حكومات الدول الأعضاء، وتُعنى بمتابعة تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بـ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ثم ألحقت بها مسؤولية متابعة تنفيذ خطة جوهانسبرغ؛ كما كُلفت بمسؤولية التأكد من التزام كافة الدول والأطراف المعنية بمقتضيات هذه البرامج.

أما في عام 1972، فقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإطلاق آليات عملية تنظم أنشطتها الإنمائية والبيئية. وفي عام 1988، أنشأت الجمعية العامة الهيئة الحكومية لتغير المناخ، وهي آلية مستقلة تختص بمتابعة قضايا تغير المناخ وتنفيذ ما يصدر من توصيات بشأنها. وفي إنشاء هذه الآلية دليل على تزايد الاهتمام العالمي بالتأثيرات الكبرى لتغير المناخ على الحضارة الإنسانية، بحيث أسهمت في صياغة بروتوكول كيوتو الذي نجح في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري منذ بدء العمل به في شباط/فبراير 2005.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة الحكومية لتغير المناخ كل في ميدانه، وذلك بالتعاون والتنسيق مع هيئة التنمية المستدامة التي أنشئت بعدهما.

تعقد هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جلسات سنوية، منذ تأسيسها عام 1993، لمتابعة مختلف القضايا المواضيعية المقررة على جدول أعمالها ولاتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة. فلقد عقدت الهيئة في دورتها الأخيرة جلستين (18 و 19) بحثت فيهما قضايا تنموية أهمها ما يتعلق بالنقل والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وجدير بالذكر أن كل المواضيع المطروحة تتطلب الوصول إلى توافق حول الالتزامات المحددة والمتبادلة للدول الصناعية والنامية شريطة الحفاظ على الموارد الطبيعية لكوكب الأرض، وتأمين مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة لكافة شعوب وفئات الأمم المختلفة.

وعلى الرغم من التحضيرات المكثفة التي سبقت الجلسة 19 والتوصل إلى توافق حول العديد من القضايا المطروحة فيها، إلا أنه لم يعتمد أي تقرير نهائي يحدد مسؤوليات كل طرف من الأطراف المعنية.

(1) The World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987).

وبغض النظر عن نتائج الدورة الأخيرة للهيئة بجلستها 18 و19، فقد بدا واضحاً للكثيرين أن خطوات التنفيذ المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة كانت بطيئة ومحدودة منذ عشرين عاماً؛ فهي لا تتناسب مع التحديات الكبرى التي تواجه الإنسانية. مما أدى إلى التشكيك بفاعلية الهيئة وقدرتها العملية على متابعة التزام الدول بقضايا التنمية المستدامة وتحدياتها. لذا، من المتوقع أن يناقش مستقبل الهيئة في مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة، الذي سيعرف أيضاً بـ "ريو+20"، المزمع عقده في ريو دي جانيرو في 2012.

يبدو أن المفهوم الشامل لـ التنمية المستدامة لم يتعد صفته النظرية محلياً وعالمياً بسبب تعقيدات مستلزماته وتوزع مسؤولياته بين عدة وزارات وهيئات في كل دولة؛ فلقد اعتبرت معظم الدول الصناعية والنامية أن هذا المفهوم مختص بقضايا حماية البيئة فقط، وحولت، بالتالي، مسؤولياته إلى وزارات البيئة وأو هيئاتها. وبدا ذلك واضحاً من نوعية حضور جلسات الهيئة التي اقتصرت على المستويات العليا ممثلةً بوزراء البيئة في مختلف الدول مما أضعف كثيراً التوجهات الهامة الواردة في برامج ريو وجوهانسبرغ.

ولتدارك الخلل في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة، ولتحفيز كافة الأطراف المعنية لتنفيذ بعض مستلزماته، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإطلاق مبادرة الاقتصاد الأخضر لوضعي السياسات ومتخذي القرار في كافة الدول. والاقتصاد الأخضر هو من خطوات مواجهة الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛ وهو مفهوم متلائم مع مفهوم التنمية المستدامة وليس بديلاً عنه.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن قمة كوبنهاغن حول تغير المناخ (2009) لم تتوصل إلى توافق حول الاتفاقيات التي ستحكم كيفية تصرف الدول تجاه انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عند انتهاء المدة المقررة لبروتوكول كيوتو (2012)؛ وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى الاكتفاء بالتزامات طوعية غير ملزمة في اجتماعات كانكون (2010).

ويطرح هذا العجز في التوصل إلى قرارات دولية ملزمة حول قضايا مصيرية تساؤلات حول فعالية الآليات الحالية المعنية باتخاذ مثل هذه القرارات؛ وهي تساؤلات مدرجة ضمن جدول أعمال مؤتمر "ريو+20" إلى جانب قضايا الهياكل المؤسسية للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وبرامج مكافحة الفقر.

وتصدر الإسكوا هذه النشرة الدورية التي تحمل عنوان "استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الإسكوا: العدد 2"، في إطار تنفيذ برنامج عملها لفترة السنتين 2010-2011، وتتناول فيها القضايا المذكورة آنفاً والمتعلقة بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر؛ وتركز على شؤون الدول العربية؛ ثم تعرض لتوصيات يمكن للدول العربية أن تعمل بها في ما تتخذه من قرارات ومواقف محلياً وإقليمياً. والجدير بالذكر أن الشراكة القائمة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية أدت إلى اتساع البحث ليشمل كافة الدول العربية ولا يقتصر على بلدان الإسكوا فقط. ولا شك في أن هذه الشراكة هي مصدر للكثير من الفوائد لأن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية متشابهة في مختلف الدول وتتطلب حلاً تكون ثمرة جهود جماعية منسقة.

أولاً - هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها الأخيرة (الجلسات 18 و19)

ألف - تاريخ الهيئة

تأسست هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بموجب قرار من الجمعية العامة في عام 1993، بعد قمة الأرض في ريو. وهي هيئة حكومية مستقلة ذات تمثيل عالي المستوى، ضمن منظومة الأمم المتحدة، لمتابعة كافة قضايا التنمية المستدامة بأركانها الأساسية الثلاثة: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. وقد أنشأت الجمعية العامة هذه الآلية لغياب آليات أخرى تجمع في اختصاصها هذه القضايا وتعالجها في إطار متكامل على الصعيد الدولي. وكان يؤمل أن تنجح الهيئة في دفع الدول الأعضاء إلى إنشاء آليات محلية مماثلة، تضم جميع الإدارات المحلية التي تُعنى بمختلف قضايا التنمية المستدامة، فتعمل في إطار من التنسيق بدلاً من أن تأتي أنشطتها مجزأة ومشتتة.

وقد نجحت الهيئة منذ تأسيسها في إصدار العديد من التوصيات الهامة، في حيز واسع من قضايا التنمية المستدامة، التي تُعدّ خطوطاً مركزية وتوجيهية لبرامج عمل الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة وهيئات المجتمع المدني وكافة الأطراف الأخرى ذات الصلة. كما تعتبر الهيئة منبراً عالمياً رفيع المستوى لتبادل الأفكار والمعارف والخبرات. ويبدو ذلك جلياً من خلال تفاعل المجموعات الكبرى في أنشطة الهيئة الإنمائية.

تتناول الجلسات الدورية للهيئة نوعين من القضايا الإنمائية. هنالك قضايا عالمية ليس لها منبر سوى الهيئة، ومثال ذلك قضيتي النقل والتعددين المتناولتين في دورتها الأخيرة؛ وتناقش أبعاد هذه القضايا ضمن منظور مفهوم التنمية المستدامة لتحديد تأثيراتها على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وهناك قضايا متعددة الأبعاد يتم تناولها ومعالجتها بشكلٍ تفاعلي لتحفيز التنمية المستدامة.

ولا بد من الإشارة إلى أنه من المفترض أن يشارك كافة وزراء الدول الأعضاء المعنيين بقضايا التنمية المستدامة في أعمال الهيئة لأنها هيئة حكومية رفيعة المستوى، وتشكل الإطار الدولي الوحيد لإنجاز روابط تفاعلية قوية بين أركان التنمية المستدامة الثلاثة وللاستفادة من أنشطتها الدولية.

وتنص رسالة الهيئة على أنها تعمل على⁽²⁾ "توفير التوجه القيادي للدول الأعضاء، بحيث تكون مصدراً له سلطة وموثوقية وخبرة [...] بكافة قضايا التنمية المستدامة؛ وهي تقوم بدور الأمانة العلمية والفنية لمنظومة الأمم المتحدة في هذه القضايا، وتقدم خدمات التعاون الفني وتعزيز قدرات كافة الدول الأعضاء على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وتعتمد الهيئة في عملها مقارنة متعددة الاختصاصات لتحقيق الالتزام الدولي المتكامل والتشاركي في أنشطة التنمية المستدامة. كما تقوم بقياس دوري للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المقررة.

في عام 2003، اعتمدت الهيئة في دورتها 11 مقارنة عمل جديدة. فقد باتت تنفذ دورات عمل منذ عامين. تعالج كل دورة مجموعة من القضايا المواضيعية المتخصصة، إلى جانب قضايا متعددة الأبعاد

تتكرر على جدول أعمالها. وتخصص اجتماعات السنة الأولى من كل دورة لمراجعة الوضع العام للقضايا المطروحة والتقدم المحرز محلياً وإقليمياً ودولياً، فيما تخصص اجتماعات السنة الثانية لمراجعة السياسات المتبعة في القضايا المطروحة بهدف بلورة توصيات لسياسات وأنشطة عمل مستقبلية تركز، في أساسها، على أعمال السنة الأولى. وقد حددت الدورة 11 برنامج عمل طويل الأمد للهيئة للفترة 2004-2017، كما هو موضح في الجدول 1.

الجدول 1 - برنامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة 2004-2017⁽³⁾

الدورة	الفترة الزمنية	المواضيع
CSD-12/CSD-13	2005/2004	المياه؛ الصرف الصحي؛ المستوطنات البشرية
CSD-14/CSD-15	2007/2006	الطاقة للتنمية المستدامة؛ التنمية الصناعية؛ التلوث الجوي؛ التغير المناخي
CSD-16/CSD-17	2009/2008	الزراعة؛ التنمية الريفية؛ الأرض؛ الجفاف؛ التصحر؛ أفريقيا
CSD-18/CSD-19	2011/2010	النقل؛ الكيماويات؛ إدارة النفايات (النفايات الخطرة والنفايات الصلبة)؛ التعدين؛ الإطار العشري لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
CSD-20/CSD-21	2013/2012	الغابات؛ التنوع البيولوجي؛ التكنولوجيا الحيوية؛ السياحة؛ الجبال
CSD-22/CSD-23	2015/2014	المحيطات والبحار؛ الموارد البحرية؛ الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ إدارة الكوارث والمخاطر
CSD-24/CSD-24	2017/2016	تقييم شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين - برنامج مواصلة العمل في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وفي تطبيق خطة جوهانسبرغ

وتعالج الدورات المتعاقبة للهيئة كافة القضايا المطروحة من منظور استدامة شمولي بهدف الوصول إلى توصيات عمل محسوسة في المجالات المطروحة. وبالفعل فقد توصلت الهيئة إلى توصيات وقرارات حساسة في حيز واسع من القضايا، يمكن اعتبارها مرجعاً موثقاً يوجه الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة وجميع أصحاب العلاقة.

باء - اجتماعات الدورة الأخيرة (الجلستان 18 و 19)

ناقشت الهيئة في جلستها 19، المنعقدة في أيار/مايو 2011، السياسات والتوصيات للمواضيع التي استعرضت في الجلسة 18 المنعقدة في 2010 التي خصصت لمناقشة التقدم المحرز في القضايا التالية: النقل، والكيماويات، وإدارة النفايات، والتعدين، والإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدامين.

وقد استعرضت الجلسة النص المقدم من رئيس الهيئة للدورة الحالية الذي كان من المفترض أن يعدله المشاركون ليكون البيان الختامي المعتمد للجلسة؛ ولكنه لم يقر.

شارك في الجلسة كل من مندوبي الدول الأعضاء، وممثلي المجموعات الكبرى الشركاء، وشخصيات وزارية في حوارات مع أصحاب المصلحة المتعددين. ركزت حواراتهم عالية المستوى على ضرورة بلورة برنامج عمل وآلية لتسريع التحول في القضايا التالية: استدامة الاستهلاك والإنتاج؛ وتعزيز النفاذ إلى نظم نقل

(3) انظر: UN Commission of Sustainable Development, "CSD Multi-Year Programme of Work", 2009, http://www.un.org/esa/dsd/csd/csd_multyearprogwork.shtml.

مستدامة في المناطق الحضرية والريفية؛ والتحرك نحو مجتمع بدون نفايات؛ وضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وإحداث بيئة تمكينية للتعددين المستدام. وبالرغم من توافق الحضور على كثير من التوصيات المتعلقة بكل من هذه المواضيع، إلا أنه لم تصدر في نهاية الجلسة أية توصيات بعينها.

جيم - بعض نواتج الدورة الأخيرة⁽⁴⁾

لم يصدر بيان ختامي عن الدورة الأخيرة للهيئة، ولكن كان هنالك توافقاً عاماً حول عدد من التوصيات الهامة التي يمكن إيرادها هنا، وذلك لأنها تتيح مجالاً للنقاش بشكل دائم في المجتمع الدولي. إضافة إلى أنه ستتم مناقشتها في مؤتمر "ريو+20"، وتحديداً فيما يخص الإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدامين.

1 - في الإطار العام، قد تم/تمت

(أ) التأكيد على ترابط أركان التنمية المستدامة الثلاثة، وعلى ضرورة اعتبارها أساساً لكافة برامج التنمية في جميع دول العالم، والسعي إلى تخطيط الأنشطة المتعلقة بها وتنفيذها من خلال مقاربة متكاملة على كافة المستويات، بحيث تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، وتؤكد بشكل خاص على مكافحة الفقر؛

(ب) الإقرار بالحاجة إلى تأمين المزيد من الموارد المالية من كل المصادر الممكنة، بما في ذلك القطاع الخاص والشركات الكبرى؛

(ج) التأكيد على أهمية استمرار المساعدات الخارجية للتنمية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية؛

(د) دعوة الدول المتقدمة إلى الالتزام بكل من نسبها المقررة من المساعدة الخارجية للتنمية وتقديم التعاون الفني والتقني للدول النامية لتيسير نفاذها للتكنولوجيا والمعرفة والخبرات؛

(هـ) التأكيد على ضرورة تعزيز القدرات المحلية ودعمها، والمساعدة في نقل التكنولوجيا، وتسهيل النفاذ إليها لتسريع عملية التنمية؛

(و) التأكيد على دور القطاع الخاص في البحث عن التكنولوجيات الخضراء الجديدة وتطويرها وتمويلها؛ إضافة إلى تنفيذ المقررات المتفق عليها على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛

(ز) دعوة كافة الأطراف المعنية لتدعيم القاعدة العلمية والمعرفية الوطنية في كل بلد نام، والتركيز على دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، إلى جانب التركيز على شراكات محلية وإقليمية ودولية ذات علاقة، حتى تنفذ المقررات المتفق عليها وتحقق، بالتالي، أنماط تنمية مستدامة تضمن رفاهية المجتمع.

2 - الإطار العشري لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

(أ) تمت الموافقة على أن يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو السكرتيريا التنفيذية المتخصصة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بهذا الإطار، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومع الدول الأعضاء؛

(ب) كما تم التوافق على ضرورة العمل على إنشاء صندوق خاص لتمويل الأنشطة ذات العلاقة، وتوفير موارده من عدة مصادر تشمل مساهمات القطاع الخاص. لذا، كلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد وثيقة بهذا الخصوص؛

(ج) تمت دعوة كافة الدول لصياغة برامج محلية لأنشطة تُعنى بتطوير أنماط تنمية مستدامة للاستهلاك والإنتاج، بحيث تركز على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة جوهانسبرغ التنفيذية. كما دعيت هذه الدول لإقامة مجالس و/أو لجان خاصة للإشراف على هذه الأنشطة، وتكليف نقاط ارتكاز محلية لمتابعة سير هذه البرامج؛

(د) تمت دعوة كافة الأطراف الدولية المانحة وذات العلاقة لدعم هذه الأنشطة والبرامج في الدول النامية؛

(هـ) كانت هنالك دعوة ملحة، لكافة الأطراف والدول، لتسريع الانتقال إلى أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، وذلك عبر تحسين كفاءة استغلال الموارد وتحسين فعاليتها واستدامتها للتخفيف من هدر الموارد الطبيعية وتلوثها، وكذلك دعوة الجهات القادرة وذات العلاقة لتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات العلمية والتقنية في البلدان النامية في هذا المجال؛

(و) تمت دعوة كافة الأطراف، بشكل ملح، لاعتماد مقاربات تحليلية وتقديرية وعلمية حديثة لدورة الحياة الكاملة للمنتجات والخدمات في كافة المجالات.

3- النقل

(أ) جرى التركيز في محور قضية النقل على مناقشة أهمية التخطيط المتبني المستدام، وعلى ضرورة صياغة سياسات محلية للنقل العام لتخفيف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والتلوث الضوضائي وتفتيت المواطن الحضرية البيئية في الطبيعة. كما تم التركيز على دور النقل في إعادة الإعمار، وبناء السلام، والتخفيف من استهلاك الطاقة؛

(ب) تمت دعوة كافة الدول لزيادة الاهتمام بالبنى التحتية المستدامة للنقل العام، خاصة في المناطق الريفية، لأن وصول الفقراء لوسائل النقل العام يخفف من حدة الفقر ويسهل الحصول على فرص عمل؛

(ج) تمت دعوة كافة الأطراف المتمكنة دولياً في مجال النقل إلى تطوير تكنولوجيات نقل جديدة، وذلك لتحقيق الاستدامة في قطاع النقل، ولتوفيره بأسعار رمزية للجميع، ولجعله أقل تلويثاً وأكثر كفاءة واستدامة؛

(د) تمت دعوة كافة الدول لصياغة سياسات محلية لتحسين إدارة أسطول المركبات العاملة في الطرقات، بما في ذلك إقامة آليات فعالة لتشييد المراقبة والتدقيق الفني والصيانة، وتحسين القيادة، والعمل

على استبدال المركبات القديمة بمركبات جديدة أو الاكتفاء بتحسين أداء المركبات القديمة عبر استخدام التكنولوجيات الحديثة وتوفيرها للدول النامية.

دال - مستقبل هيئة التنمية المستدامة على المحك

أدى عدم اعتماد تقرير ختامي للجلسة 19 للهيئة إلى طرح أسئلة عديدة حول فعالية هذه المؤسسة وآليات عملها. وهو ما سيناقش في مؤتمر "ريو+20".

تعلقت الأسئلة المطروحة بغياب أي أثر ملموس لأداء الهيئة بعد مضي حوالي 20 عاماً على تأسيسها. وأشار البعض إلى ضرورة إعادة النظر في الوضع الحالي للهيئة وآليات عملها، بل تهاشم البعض بضرورة استبدال الهيئة بصيغة و/أو آلية أكثر فاعلية. ومن المتوقع أن يكون مؤتمر "ريو+20" المنبر المناسب لتقييم أداء الهيئة ومستقبلها من خلال نقاش أجندة أعمال المؤتمر التي ترتبط بشكل عضوي بالآلية عمل الهيئة وفعاليتها.

كما تبدى في الحوارات إحساس عام بأن آلية اتخاذ القرارات على المستوى الدولي التي تتطلب إجماعاً من كافة الحكومات في العالم، وعلى الأقل حكومات الدول الأساسية في المجتمع الدولي، لم تعد فعالة. لذا، طرح كثير من المشاركين ضرورة البحث عن آلية بديلة تسرع الوصول إلى القرار الدولي الذي أصبح ملحاً وجرماً في العديد من قضايا التنمية المستدامة التي تتضمن قضايا التغير المناخي، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

تعد قرارات الهيئة، في وضعها الحالي، معضلة كبيرة لأن أغلبها يأخذ صيغة أدلة توجيهية للعمل، بدلاً من أن تكون قرارات ملزمة. ويتساءل كثيرون عن قيمة هذه الآلية في الوقت الذي كانت فيه معظم الحكومات تكتفي بالاطلاع على توصيات الهيئة و/أو قراراتها دون أن يؤثر ذلك في عمل الحكومات و/أو أولوياتها.

وقد أبدى بعض ممثلي الحكومات شكوكاً حول الهيئة، مع الإشارة إلى أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عينها كانت تهمل توصيات الهيئة كثيراً وتتجاهل العمل بها. كما أشاروا إلى غياب أية آلية واضحة في الهيئة للمتابعة والمحاسبة سواء على مستوى الحكومات والدول أو على مستوى المؤسسات الدولية. ويؤكد كثيرون على أن غياب آلية لمتابعة التنفيذ والمحاسبة يشكل نقطة الضعف الأهم في صيغة عمل الهيئة بوضعها الحالي؛ فالهيئة لا تتابع قراراتها المتخذة في جلساتها المتتالية، ولا تقيم القرارات المنجزة التي أصبحت مجرد عبارات مكررة فارغة المضمون تنقل من وثيقة إلى أخرى.

من جهة أخرى، يتساءل كثيرون عن مدى فاعلية الهيئة في استيعاب كافة قضايا التنمية المستدامة بأركانها الثلاثة، وتحولها تدريجياً إلى مجرد صيغة من الصيغ الدولية المعنية بقضايا البيئة فقط. ففي معظم الحالات، عجزت الهيئة عن استقطاب اهتمام وزراء الاقتصاد والمالية والتجارة والصناعة والزراعة الذين يمتلكون القرار في كافة قضايا التنمية المستدامة ولديهم النفوذ الأكبر الذي يمكنهم من تحديد الميزانيات وصياغة الاستراتيجيات والأولويات المحلية. كما أصبحت الهيئة مجرد مكان لتجمع ممثلي الوزارات المعنية بشؤون البيئة فقط، مما أفقد الهيئة التوازن في معالجة الأركان الأخرى للتنمية المستدامة. وقد برزت هذه الظاهرة، بشكل ملحوظ، في اجتماعات الجلسة 19، حيث اقتصر النقاشات على ممثلي الوزارات المعنية

بالبيئة، في حين غاب ممثلو وزارات الصناعة والتجارة، ووزراء النقل والتعدين في الجلسات المخصصة لهذين الموضوعين الهامين.

هاء - التوقعات حول مؤتمر ريو+20

لقد أدت الخلافات في الجلسة 19 للهيئة إلى عرقلة التحضير لمؤتمر "ريو+20" الذي يتخذ من الاقتصاد الأخضر موضوعاً محورياً له. فقد أبدت الدول النامية تحفظات عديدة تجاهه واقترحت استبداله بموضوع استدامة الاستهلاك والإنتاج. فمثلاً، طلبت بوليفيا أن يغلب "خضار الطبيعة على خضار العملات والربح [...]".

إن مجريات الجلسة 19 للهيئة تطرح أسئلة جديّة حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة وضرورة بلورة آليات مؤسسية أكثر فاعلية. فإقامة منظمة الأمم المتحدة للبيئة بدلاً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا تلغي الحاجة إلى مؤسسة أممية تولى اهتماماً حقيقياً بأنشطة التنمية المستدامة؛ فقد أكد كثيرين على ضرورة إقامة مجلس للتنمية المستدامة ليكون تمثيلاً حكومياً قوياً ضمن آلية الأمم المتحدة المعنية بهذا المجال. ويبقى السؤال الحقيقي حول بلورة آلية جديدة للأمم المتحدة لتأمين الوصول إلى قرار دولي ملزم لا يتطلب إجماع الدول الأعضاء، أو استبدال آلية اتخاذ القرار الدولي بآلية أكثر إلزاماً.

ثانياً - تقرير التنفيذ الإقليمي المعروض على الدورة الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تعاونت الإسكوا، كعادتها، مع عدة منظمات إقليمية ودولية في تحضير الدول الأعضاء للمشاركة في الجلسين 18 و19 للهيئة في دورتها الأخيرة. فقد تم إعداد عدد من التقارير التي عرضت للقضايا المواضيعية المطروحة وتوصيات لتطوير الوضع في المنطقة.

وتعاونت الإسكوا خصوصاً مع جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في غربي آسيا لإعداد تقرير شامل حول التنفيذ الإقليمي: المجالات الخمسة للمجموعة المواضيعية المعروضة على لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة عشرة⁽⁵⁾. وقد جرت مناقشة هذا التقرير خلال الاجتماع الإقليمي العربي المنعقد في أواخر عام 2009. ثم أُقر في اجتماع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وقدم إلى الهيئة. وفيما يلي عرض موجز لأهم ما جاء في التقرير.

ألف - النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية

1- الوضع الراهن

يسهم قطاع النقل، بشكلٍ أساس، في تلبية احتياجات التنمية في المنطقة وتعزيز التعاون فيها. ولكنه يؤثر على البيئة؛ فهو يتسبب بحوالي 22 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المنطقة، فالنقل البري وحده يتسبب بنسبة 85 في المائة منها.

وقد شهد قطاع النقل نمواً كبيراً في العقد الماضي، بحيث كان متوسط النمو السنوي لتعدد المركبات 4.2 في المائة خلال الأعوام 1997-2008. وتشكل سيارات الركاب في المنطقة حوالي 60 في المائة من إجمالي أسطول النقل البري الذي بلغ استهلاكه الإجمالي من البنزين/الغازولين والديزل أويل أكثر من 50 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في المنطقة.

وقد أدى دعم أسعار الوقود في العديد من دول المنطقة، على الرغم من عدم وجود أسطول نقل عام فاعل وارتفاع متوسط أعمار مركبات النقل البري وانخفاض معدلات صيانة المركبات، إلى زيادة معدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع النقل.

2- التقدم المحرز

لضمان استدامة قطاع النقل، تبذل البلدان العربية جهوداً متنوعة تتمثل بإصدار التشريعات والخطط التي تعنى بإصلاح البنى التحتية إلا أن هذا القطاع ما زال بحاجة لجهد مضاعف كي يواجه التحديات.

(5) للاطلاع على التقرير: Regional Commission on Sustainable Development, *Implementation Meeting Report on the Five Areas Presented to the United Nations Commission on Sustainable Development on its 18th Session*, 3-14 May 2009, <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdpd-09-WP2.pdf>.

(أ) السياسات والتدابير

اتخذت عدة بلدان عربية سياسات متنوعة لتحسين إدارة قطاع النقل، ومنها:

- (1) تطوير وسائل النقل العام؛
- (2) تحسين التخطيط المدني وإدارة المرور؛
- (3) وضع برامج اختبار الانبعاثات من المركبات؛
- (4) وضع برامج لاستبدال السيارات القديمة بأخرى جديدة.

إلا أن مجمل هذه الخطوات ما زالت محدودة التأثير، ولم تطبق إلا في عدد قليل من بلدان المنطقة.

(ب) اعتماد التكنولوجيات المتقدمة في قطاع النقل

بدأت بعض دول المنطقة بإدخال تكنولوجيات حديثة في أساطيل النقل، مثل اعتماد أنواع الوقود الأنظف والغاز الطبيعي غير أن استعمال السيارات قليلة الانبعاثات الكهربائية والهجينة ما زال محدوداً جداً وينتظر إجراءات محفزة وداعمة.

(ج) تحسين مواصفات الوقود

بذلت بعض بلدان المنطقة جهوداً متفاوتة في هذا المجال، سواء لتحسين نوعية الوقود أو لاستخدام الوقود الأنظف؛ وقد نجحت معظم البلدان في تخفيض نسبة الملوثات في الوقود و/أو إزالتها، كالكبريت والرصاص.

(د) تعزيز شبكات الطرق والنقل في المناطق الريفية

خصصت بعض دول المنطقة موارد هامة لتمويل إصلاح شبكات الطرق القائمة في المناطق الريفية والنائية وصيانتها وتوسيعها. كما تخطط دول المنطقة لتطوير الشبكات الإقليمية والسكك الحديدية التي تربط بينها. يلاحظ أن إيقاع تنفيذ هذه المشاريع ما زال بطيئاً رغم أهمية تأثيرها الاقتصادي.

(هـ) تطوير الأطر المؤسسية والمعايير

أصدرت معظم بلدان المنطقة معايير متقدمة لنظم النقل، وتحديدًا تخفيض نسبة الانبعاثات المسموح بها من المركبات، بما يتناسب مع المعايير الدولية.

وقد اعتمدت البلدان العربية إعلان الكويت الصادر عن القمة العربية الاقتصادية عام 2009. وقد شدد هذا الإعلان على ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي بين بلدان المنطقة، كما شدد على ضرورة تحقيق استدامتها لتعزيز التجارة والاستثمار وتفعيل حركة العمالة بين هذه البلدان.

3- التحديات ومجالات العمل

أشار التقرير إلى أهم التحديات التي تواجه قطاع النقل، ومنها:

(أ) ضعف التكامل بين السياسات والخطط أو غيابه لتحقيق استدامة القطاع، وضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية وآليات التنفيذ؛

(ب) غياب الخبرة التقنية، وضعف برامج تعزيز القدرات وآليات التمويل؛

(ج) النقص في البيانات والمعلومات.

وقد أوصى التقرير بصياغة استراتيجيات وسياسات للنقل المستدام وتنفيذها، ومن ذلك:

(أ) استعراض وتقييم استراتيجيات النقل المحلي، والعمل على إنفاذ القوانين والتشريعات ذات العلاقة؛

(ب) إعطاء أولوية لتعزيز وتطوير النقل العام؛

(ج) تحسين كفاءة صيانة المركبات، وتحسين مواصفات الوقود ومعايير المركبات؛

(د) تحسين التخطيط المدني واستخدام الأراضي؛

(هـ) تعزيز التعاون الإقليمي لصياغة السياسات والتشريعات المتعلقة بقطاع النقل وتبادل الخبرات بين دول المنطقة فيه؛

(و) توفير الموارد المحلية والإقليمية والدولية لتمويل المشاريع ذات الأولوية في استدامة القطاع.

وفي إطار التحضير لمؤتمر "ريو+20"، نظمت الإسكوا بالتعاون مع مركز الغاز/لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا اجتماع خبراء⁽⁶⁾ حول الترويج لخفض الانبعاثات في قطاع النقل. هدف الاجتماع هو دراسة خصائص قطاع النقل وتأثيراته على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكيفية التخفيف من حدتها. وقد توقع الخبراء أن تشكل انبعاثات قطاع النقل في 2050، وفق عدة سيناريوهات، ما نسبته 30-50 في المائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وأن الحد من انبعاثات وسائل النقل عالمياً سيؤثر إيجاباً على التغير المناخي وجودة الهواء. ورغم أهمية النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والجوي، ستكون المركبات المستخدمة في النقل البري أكبر مستهلك للوقود في قطاع النقل.

وأكد المشاركون على أن قطاع النقل هو من أهم القطاعات التي ينبغي التركيز عليها في إطار اتخاذ التدابير للتخفيف من حدة التغير المناخي؛ وهو ما أكدت عليه عدة منظمات إقليمية ودولية كاللجنة الدولية للتغيرات المناخية في تقريرها التقييمي الرابع، والإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي الذي

(6) عقد الاجتماع في بيروت، 6-7 تموز/يوليو 2011.

صدر في كانون الأول/ديسمبر 2007، والدورة الوزارية الخامسة والعشرين للإسكوا التي اعتمد فيها القرار رقم 281 (د-25) الذي نص على التصدي لقضايا التغير المناخي في المنطقة العربية دعماً للعمل الإقليمي في مجالات التخفيف والتكيف والتكنولوجيا والتمويل، إلى جانب التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالتحول إلى الاقتصاد المنخفض الكربون والكفاءة العالية في استهلاك الطاقة (أهداف "20 - 20 - 20").

وفيما يلي موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء وإلى المنظمات الإقليمية والدولية التي أقرها الخبراء في نهاية اجتماعهم:

(أ) دعوة الدول إلى وضع برامج عمل وطنية تحوي حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تراعي الأولويات الحالية للمجتمع واحتياجاته المستقبلية، تتضمن:

(1) التخطيط الشامل لمنظومة النقل المتكامل مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الأمثل لوسائل النقل وإدارة حركة المرور، والالتزام بتطبيق التشريعات والمواصفات والمعايير الضرورية لتخفيض نسبة الانبعاثات من قطاع النقل؛

(2) اعتماد النقل الجماعي العام مع تأمين جودة خدماته، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع اللازمة في المجال؛

(3) تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات الخاصة، والاستفادة من آليات التمويل الدولية المتاحة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية اللازمة؛

(4) تعزيز القدرات الوطنية؛ ووضع برامج توعوية للجمهور تستفيد من التسهيلات الإعلامية وتكنولوجيا المعلومات، وتحديد معايير للصيانة والفحص الفني السنوي للمركبات؛

(5) نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيات المناسبة لإمكانيات وظروف كل بلد، ودعم البحث العلمي والتطوير اللازم لذلك، مع نشر التجارب الناجحة في المجال؛

(6) الحد من الطلب على النقل بالوسائل التقليدية كلما كان الاستغناء عنها ممكناً؛

(ب) دعوة المنظمات الإقليمية والدولية إلى تقديم الدعم الفني للبلدان الراغبة في وضع التشريعات والمواصفات والمعايير الخاصة وتطويرها بهدف تخفيض نسبة الانبعاثات الناتجة عن قطاع النقل.

الإطار 1- النقل المستدام والاقتصاد الأخضر

يعتبر النقل العام أداة فعالة في تخفيف نسبة انبعاثات الاحتباس الحراري خاصة إذا كان استخدامه يشمل نسبة عالية من المنتقلين. مما لا شك فيه أن تطوير النقل العام يحتاج إلى دراسات معمقة تختص بممارسات النقل الساندة في كل بلد من أجل صياغة برامج نقل عام تجد القبول لدى غالبية المنتقلين كبديل لاستخدام المركبات الخاصة. ويتم ذلك عن طريق استثمارات تجعل النقل العام فعالاً وأمناً ومريحاً. ولقد أنشأت دول صناعية كثيرة خططاً للارتقاء بالنقل العام لتفي ببعض التزاماتها بتخفيف نسبة الانبعاثات الضارة. جدير بالذكر أنه يمكن زيادة فاعلية النقل العام في تخفيف هذه الانبعاثات عبر استخدام مركبات تعتمد على بدائل الوقود مثل الكهرباء والهيدروجين، إذ يعتبر استخدام الكهرباء البديل الأفضل إن كان يعتمد مصادر الطاقات المتجددة.

ويتضمن الترويج للنقل العام برامج لتحفيز استخدامات مركباته. كما يفرض ضرائباً ورسومياً إضافية على المركبات الخاصة التي تستخدم الوقود الأحفوري وتقاد في مناطق الازدحام و/أو في أوقات ذروة الازدحام في المدن

الإطار 1 (تابع)

وتشتمل برامج زيادة فعالية النقل العام على عدة مبادرات، منها:

- إعادة تخطيط التجمعات المبنية، وإعادة توجيه حركة سير المركبات في داخلها. ويشمل ذلك دراسات معمقة لمواقع ازدحام حركة السير، ولوسائط النقل المستخدمة مع الالتفات للقضايا البيئية والاجتماعية وتفاعل أصحاب المصلحة مع وسائط النقل؛
- دراسات تتناول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لإعادة تخطيط التجمعات المدنية البديلة والقريبة من التجمعات الكبرى، ولتشجيع السكن والحركة الاقتصادية فيها أملاً في تخفيف الضغط عن مراكز الازدحام؛
- إعداد مبادرات تشد الجمهور إلى مواقع النقل العام الأساسية، كالأسواق المقصودة عند محطات وقوف مركبات النقل العام أو التبديل بين وسائطها؛
- تخصيص موارد مالية كافية للبنى التحتية الخضراء للنقل العام في المراكز المبنية وكذلك في المناطق الريفية والنائية؛
- تضمين الكلفة البيئية والاجتماعية في أسعار استخدام وسائط النقل، تحديداً المركبات الخاصة، لزيادة وعي المتنقلين بالآثار البيئية والاجتماعية؛
- فرض معايير عالية للسلامة وللحماية البيئية على كافة وسائط النقل، اعتماداً على أفضل الممارسات البيئية.

ومن الواضح أن كل هذه المبادرات تفتح فرصاً كبيرة للاستثمارات الخضراء، كما تفسح المجال لفرص عمل خضراء، إلى جانب دورها في التخفيف من نسبة الانبعاثات وغيرها من الآثار البيئية السلبية.

باء - الكيماويات وإدارة المخلفات والتعدين

قامت دول المنطقة بجهود متعددة ومتفاوتة في هذه المجالات المواضيعية. وقد استعرض التقرير الإنجازات المحدودة التي تم تحقيقها.

من الضروري بمكان الإشادة بمساهمة بلدان المنطقة في عملية تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية التي تمت بمشاركة ممثلين من الحكومات ومجموعة واسعة من أصحاب المصالح من الدول العربية. وقد ساهمت جهود المنطقة في إصدار عدة وثائق في هذا المجال، من بينها إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيماوية، والاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطط العمل العالمية.

وتعمل بلدان المنطقة على تنمية قدراتها في مختلف هذه المجالات من خلال: دراسة كفاءة التشريعات البيئية، والوفاء بالالتزامات الدولية، وإعداد دليل استرشادي عربي لتطوير وتحديث التشريعات ذات العلاقة. ويشير التقرير إلى عدة تحديات مؤثرة، ومنها:

(أ) عدم وجود آليات مالية، دولية وإقليمية، لتنفيذ البرامج الاستراتيجية؛

(ب) ضعف إنفاذ التشريعات المتوفرة وقلتها؛
(ج) عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في الدول النامية، بما في ذلك دول المنطقة؛

(د) صعوبات تنفيذ البرامج بسبب تعدد الأطراف ذات العلاقة وعدم التنسيق فيما بينها، وصعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية الضرورية؛

(هـ) عدم كفاءة الآليات المستخدمة لعلاج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وقد أورد التقرير توصيات تنطبق على كافة هذه المجالات منها:

(أ) تطبيق مبدأ حساب المخاطر، ووضع المعايير لحساب اقتصاديات التدهور البيئي، وإيجاد آليات لمعالجة التدهور؛

(ب) تعزيز مبدأ الشراكة بين الأطراف المعنية، والعمل على مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة في التنفيذ؛

(ج) إنشاء أنظمة محلية وإقليمية، للرصد والتدقيق والمتابعة، والعمل على توفير سلاسل زمنية من البيانات المطلوبة؛

(د) السعي لتوفير المعلومات والبيانات الضرورية وصياغتها في قواعد بيانات يسهل على كافة الأطراف ذات العلاقة النفاذ إليها؛

(هـ) تطوير خطط عالمية تتوافق مع احتياجات البلدان النامية وظروفها، خاصة في مجالات نقل التكنولوجيا.

جيم - الإطار العشري لأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة

حققت البلدان العربية نتائج متفاوتة في سعيها لإدراج السياسات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين في إدارة القطاعات المختلفة. وقد تركزت الجهود على قطاعات محددة، وهي: الطاقة، والموارد المائية، والتنمية الريفية، والسياحة، وما يرتبط بذلك من مجالات.

وقد أشار التقرير التنفيذي الإقليمي إلى بعض القضايا في هذا المجال، أهمها:

(أ) وجود حاجة ماسة لرفع كفاءة قطاع الطاقة، وإيصال خدمات الطاقة الحديثة إلى الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمعات العربية، ورفع نسبة إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة في المنطقة؛

(ب) ضرورة السعي لإيصال المياه الآمنة إلى الفئات المحرومة، التي يصل عددها إلى حوالي 50 مليون نسمة، وإيصال خدمات الصرف الصحي إلى حوالي 80 مليون نسمة ما زالوا يفتقدون هذه الخدمات في المنطقة؛

(ج) ضرورة العمل على تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في كافة دول المنطقة، وتطوير مصادر المياه غير التقليدية؛

(د) أهمية إعطاء أولوية لتطوير المناطق النائية والريفية الفقيرة وذلك للتخفيف من الأعباء الملقة على عاتق المرأة الريفية؛

(هـ) ضرورة بذل المزيد من الجهود في مجالات التنمية الزراعية التي تواجه مجموعة تحديات كالاستخدام غير الكفء للموارد الطبيعية ممثلة بالمياه والأراضي.

تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية اعتمدت في اجتماع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عام 2009 الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. فقد دعا التقرير كافة دول المنطقة إلى الالتزام بهذه الاستراتيجية وتفعيلها بعد اعتمادها في بلدانها.

ونظراً لأهمية هذه الاستراتيجية في توجيه سياسات بلدان المنطقة وبرامجها في المجالات ذات العلاقة، يتضمن الفصل التالي عرضاً موجزاً عنها.

ثالثاً - الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين⁽⁷⁾

اعتمد الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة استراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين عام 2009 وذلك بعد مناقشات مطولة في اجتماعات المائتين المستديرتين الأولى والثانية في 2007 و2009. وهي جزء من الجهد العالمي، وتعرف بعملية مراكز والإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي يعكس إسهام الدول العربية في مجالات العمل ذات الأولوية، وتحديدًا تلك التي تعنى بالتخفيف من حدة الفقر، عبر استخدام السلع والخدمات التي يقل اعتمادها على الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية حددت الأولويات الإقليمية بحسب المجالات التالية: الطاقة، والمياه، والمخلفات، والتنمية الريفية، وتخفيف حدة الفقر، والتعليم، وأنماط الحياة المستدامة.

ولقد دعت هذه الاستراتيجية إلى:

(أ) وضع خطة عمل عربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين تحت مظلة المبادرة العربية للتنمية المستدامة؛

(ب) الاهتمام، بشكلٍ قوي، بالمشتريات العامة المستدامة؛

(ج) إنشاء شبكة إقليمية للمراكز المحلية للإنتاج الأنقى؛

(د) القيام بحملة توعية تشمل الشباب والمرأة، بشكلٍ خاص، كمجموعات مستهدفة ذات أولوية؛

(هـ) إقامة آلية دائمة للحوار حول قضايا الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تكون لها سكرتيريا دائمة من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة؛

(و) تحفيز مؤسسات التمويل العربية لتوفير الدعم لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع النظر في إقامة صندوق عربي متخصص لهذا الدعم في إطار المرفق العربي للبيئة.

وفيما يلي عرض مختصر لمحتوى القضايا الأهم التي طرحتها هذه الاستراتيجية.

ألف - السياقات الإقليمية للاستراتيجية

هنالك عوامل عديدة زادت من استهلاك المنطقة للموارد الطبيعية، خاصة الطاقة. ولعل أهمها: الزيادة السكانية السريعة، وزيادة الدخل المؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة، والنمو السريع للتجمعات الحضرية، والدعم الكبير للطاقة خاصة في الدول النفطية. وقد أدى ذلك إلى زيادة معدل نصيب الفرد من انبعاثات الكربون في الدول العربية بغرب آسيا إلى 7.2 طن في السنة في 2003 مقارنةً بالمتوسط العالمي الذي بلغ 3.9 طن.

(7) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، 2009.

من جهة أخرى، تعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق المستنزفة مائياً في العالم. وبالرغم من ذلك فقد انخفض نصيب الفرد العربي من المياه العذبة في مقابل ارتفاع منسوب استهلاكه إياها. وجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد المستهلك الأكبر للمياه المنتجة عبر تحلية مياه البحر مع يتطلبه ذلك من استهلاك للطاقة. ومن أسباب الأزمة المائية في المنطقة العربية، سوء إدارة الموارد المائية وغياب آلياتها المتكاملة، والافتقار لإدارة الطلب ولآليات التسعير المحفزة لرفع كفاءة استخدام المياه، وضعف كفاءة وسائل استخدام المياه وسوء تخطيطها.

وتشير الدراسات إلى زيادة كبيرة في توليد النفايات، بما في ذلك النفايات ذات النسب العالية من المواد العضوية، وإلى تزايد في معدلات توليد النفايات الخطرة كصناعات النفط والمعادن والصناعات الكيماوية.

وفي سياق الجهود المبذولة لتحسين هذا الوضع، قامت بعض الدول العربية بإنشاء مراكز محلية للإنتاج الأنظف، بدءاً من تونس عام 1996؛ ويلاحظ التزايد المستمر لعدد هذه المراكز في هذه الدول. هنالك مشروع، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لإنشاء مركز إقليمي للإنتاج الأفضل، ومشروع آخر، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، لإقامة شبكة إقليمية للمراكز الوطنية للإنتاج الأفضل.

أخيراً، تلحظ مقدمة الاستراتيجية الدور المتنامي للسياحة في المنطقة. لذا، تدعو إلى ضرورة إعطائها المزيد من الاهتمام لتأمين استدامتها وللحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي في المنطقة.

باء - الرؤية

يهدف البرنامج العشري العربي للاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى تعزيز مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية من خلال استخدام المنتجات والخدمات غير الضارة بالبيئة، والحفاظ على المياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية. كما يهدف البرنامج إلى التخفيف من حدة الفقر وتعزيز أسلوب الحياة المستدامة.

وقد تطرقت الاستراتيجية إلى عدد من المجالات ذات الأولوية، وحددت الأهداف وسبل معالجتها، وقدمت توصياتها ممثلة بسياسات وبرامج عمل للتنفيذ في كل من هذه المجالات. وفيما يلي عرض ملخص لأهم ما جاء في بعض المجالات ذات الأولوية الملحة.

جيم - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

يمثل قطاع النفط والغاز أكبر قطاع اقتصادي في المنطقة، حيث أسهم هذا القطاع بنسبة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت زيادة عائدات النفط دافعاً هاماً في التنمية الاقتصادية، حتى في بعض الدول غير المنتجة للنفط المصدرة للأيدي العاملة ولبعض السلع المحلية، مثل لبنان ومصر.

وتعتمد الاقتصادات العربية على النفط والغاز بنسبة عالية، تصل إلى حوالي 98 في المائة لتلبية الطلب المحلي على الطاقة، ولا تتعدى موارد الطاقة الأخرى بما فيها موارد الطاقة المتجددة 2 في المائة

رغم أن المنطقة تقع في "حزام الشمس" الممتد من صحراء المغرب على المحيط الأطلسي إلى الصحراء العربية مروراً بالصحاري في المغرب وتونس والجزائر وليبيا ومصر. وتتراوح موارد الطاقة الشمسية في المنطقة ما بين 1 400 و3 000 كيلووات ساعة لكل متر مربع في السنة. وقد بلغت القدرة المجهزة لإنتاج الكهرباء من المصادر المائية ما يزيد عن 9 000 ميغاوات. كما تتوفر في المنطقة طاقة رياح هامة بدأ استغلال بعضها في مصر.

ومع ذلك، ما زال 40 في المائة من سكان المنطقة، ممن يعيشون في المناطق الريفية وبعض الأحياء الحضرية الفقيرة، غير قادرين على الحصول على خدمات الطاقة بشكل كافٍ. كما أن خمس سكان المنطقة ما زالوا يعتمدون على أنواع الوقود غير التجارية ممثلةً بالوقود الأحفوري غير المستدام الذي يعد مصدراً مركزياً لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسببة للتغير المناخي. ويلاحظ أن المنطقة العربية مرشحة للتأثر السلبي بالتغير المناخي أكثر من مناطق العالم الأخرى. وجدير بالذكر أن الاستهلاك الكبير للوقود الأحفوري في الدول المنتجة للنفط يقلل من كميات النفط التي يمكن تصديرها إلى الخارج، وبالتالي يخفض من عائداتها التي يفترض أن تساهم في عمليات التنمية.

وقد تبلور في المنطقة، بغرض ازدهارها، عدد من الإعلانات والاستراتيجيات والبرامج والخطوات العملية المتعلقة بسياسات تهدف إلى استدامة قطاع الطاقة. وقد تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ بعض هذه الإجراءات التي تحتاج للمزيد من التطوير.

ومن أهم ما تبلور في هذا المجال، إعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة، المعتمد من وزراء الطاقة والبيئة العرب عام 2007، الذي عبر عن إرادة سياسية لتحقيق استدامة قطاع الطاقة في المنطقة. ومما جاء في الإعلان:

(أ) السعي لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر عن طريق زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة، خاصة في المناطق الريفية، باستخدام مزيج من موارد الطاقة التقليدية والمتجددة؛

(ب) دعوة البلدان العربية لصياغة استراتيجيات محلية لاستدامة قطاع الطاقة فيها؛ ودعوة هذه البلدان لتعزيز مشاريع التكامل الإقليمي، بما في ذلك إقامة شبكات الربط الكهربائي، وشبكات أنابيب الغاز؛

(ج) الدعوة لتنمية القدرات المحلية ممثلةً بالخبرات العلمية والفنية والبحث والتطوير، ودعوة البلدان المتقدمة للمساعدة في نقل التكنولوجيا.

وقد حددت الاستراتيجية ستة أهداف للتنفيذ في قطاع الطاقة، أهمها:

- (أ) زيادة وصول الفئات المحرومة إلى خدمات الطاقة؛
- (ب) زيادة حصة الطاقات المتجددة في مزيج الوقود المستهلك؛
- (ج) تطوير تكنولوجيات أنظف لموارد النفط والغاز في كل مراحل استغلاله.

واقترحت الاستراتيجية اعتماد السياسات التالية لقطاع الطاقة:

(أ) وضع دراسات جادة لسياسات دعم الطاقة المعتمدة حالياً، ودراسة إمكان دمج التكاليف البيئية والاجتماعية ضمن التعريفات المستقبلية، مع المحافظة على دعم خاص للفقراء؛

(ب) زيادة أنشطة البحث والتطوير في التكنولوجيات الأنظف في النفط والغاز والطاقة المتجددة؛

(ج) تشجيع مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة مرافق الطاقة؛

(د) تحسين كفاءة الطاقة في كافة مجالات الإنتاج والخدمات والاستهلاك، خاصة في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وفي النقل.

دال - إدارة الموارد المائية

تعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق المجهدة مائياً، حيث لا تزيد حصتها من موارد المياه المتجددة في العالم عن 2 في المائة. وهناك أكثر من عشر دول عربية تعاني من الإجهاد المائي، كما أن هنالك 50 مليون شخص في المنطقة لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب الآمنة. ويفتقر 80 مليون عربي إلى الصرف الصحي الآمن. يضاف إلى ذلك الممارسات والسياسات غير الفاعلة في إدارة موارد المياه، علماً بأن أكثر من 35 في المائة من إمدادات المياه المتجددة في المنطقة تتدفق من الخارج، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حصة الدول العربية من هذه المياه مع زيادة الطلب عليها في دول المنابع المشتركة. لذا، تحتاج قضية جودة المياه إلى عناية فائقة؛ فالتلوث المائي وسوء إدارة الصرف الصحي والنفايات الصناعية والزراعية تهدد الصحة البشرية، وتخفض من نسبة المياه المتاحة.

ويستهلك القطاع الزراعي ما بين 80 و85 في المائة من إمدادات المياه في المنطقة، في حين أن كفاءة استخدام المياه في هذا القطاع ما زالت متدنية جداً مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

نظراً لتزايد ندرة المياه العذبة وزيادة الطلب عليها في مختلف القطاعات، تقترح الاستراتيجية أن تتحول أولوية استخدام المياه من القطاع الزراعي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان (من شرب ونظافة وصرف صحي)؛ ولكن هذا التحول يتطلب تحليلاً دقيقاً للعوامل التي تؤثر على كفاءة استخدام الموارد المائية. كما تقترح الاستراتيجية التشديد على الإنتاجية المائية لا سيما في القطاع الزراعي، أي إنتاج أية سلعة لكل وحدة مياه، من أجل تحقيق قيمة أكبر لكل وحدة مياه.

وتطرح الاستراتيجية بشكل خاص مفهوم المياه الافتراضية الذي يعنى بكمية المياه التي تدخل في سلعة معينة والكمية اللازمة لإنتاجها، بحيث تحدد قيمة اقتصادية للمياه المستخدمة، وتقوم المنطقة باستيراد المنتجات كثيفة الحاجة للمياه بدلاً من إنتاجها محلياً وخسارة كميات من الموارد المائية النادرة.

وقد استعرضت الاستراتيجية خيارات أخرى لزيادة إمدادات المياه في المنطقة. من ذلك إعادة استخدام المياه المعالجة ومياه الصرف الزراعي، وتشجيع الزراعة القائمة على الأمطار، وتجميع مياه الأمطار والفيضانات.

وقد تم إحرار تقدم في مجالات تحسين إنتاجية استخدام المياه في المنطقة، حيث اعتمدت بعض دولها نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك إدارة الطلب على المياه. وركزت بعض الإصلاحات في إدارة المياه على اللامركزية وإشراك أصحاب المصلحة وإدارة الطلب والكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية.

تركزت الأهداف في قطاع المياه على تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ودعم الجهود لتطوير موارد مائية غير تقليدية، وتطوير تكنولوجيات مستدامة لتحلية المياه، وتجميع مياه الأمطار، وإعادة تدوير المياه الهالكة، وتعزيز كفاءة استهلاك المياه في مختلف القطاعات.

وقد ركزت السياسات المقترحة في الاستراتيجية على عدد من أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ولعل أهمها ما يلي:

(أ) اعتماد إدارة متكاملة لموارد المياه تهتم بتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) إشراك أصحاب المصلحة في تحديد الأولويات وتنفيذها؛

(ج) إيجاد إطار مؤسسي، واستخدام المزيج المناسب من الأدوات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية والتنظيمية؛

(د) التوسع في استخدام تكنولوجيات مستدامة في تحلية المياه؛

(هـ) رصد التغيرات المناخية في المنطقة والعمل على تخفيف تأثيراتها على قطاع المياه والأمن الغذائي، وتعزيز التعاون الإقليمي في هذه المجالات؛

(و) استخدام مفهوم المياه الافتراضية في تحقيق الأمن الغذائي والمائي في المنطقة.

هاء - التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر

تهدف التنمية الريفية إلى تحسينات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية في المجتمعات الريفية، وإلى تطوير التنمية الزراعية بوصفها العنصر الاقتصادي الرئيس فيها.

فالزراعة تسهم بزيادة الدخل القومي والعمالة والصادرات والمدخلات الصناعية. فقد تم تحقيق إنجازات ملموسة ومحدودة في القطاع الزراعي في معظم البلدان العربية (8).

وتواجه التنمية الزراعية في المنطقة العربية مجموعة من التحديات، ومنها: الاستخدام غير الكفء للموارد الطبيعية، خاصة المياه والأراضي؛ والاستخدام غير الحكيم للمحاصيل؛ والنمو الحضري العشوائي في الأراضي الزراعية الخصبة؛ وإزالة الغابات؛ والاستخدام المفرط للمواد الكيميائية.

(8) انظر: أنطوان زحلان، "العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية"، المستقبل العربي 9 (أيلول/سبتمبر 2011):

32-11. لاحظ أن هذا المقال جزء من كتاب قيد النشر ينشر تبعاً في مجلة المستقبل العربي.

اعتمدت الدول العربية إعلان تونس عن التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي عام 2004؛ وبناءً عليه، وضعت استراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة للفترة 2005-2025 خلال القمة العربية في الرياض عام 2007. وتعمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالتعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، على ترجمة هذه الاستراتيجية إلى برامج تنفيذية.

ويغلب وجود الفقر، في معظم البلدان العربية، في المناطق الريفية بسبب نقص فرص العمل وضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والسكن الصحي وشبكات الطرق والمياه والطاقة. لذا، تعتبر التنمية الريفية مرتكز أساس في الجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر.

ووفقاً لمؤشرات البنك الدولي فإن 23 في المائة من سكان المنطقة يعيشون بدخل أقل من دولارين في اليوم. وهناك جهود عربية ملموسة لمكافحة الفقر تعرفها اختلافات واسعة بين مختلف البلدان وبين المناطق داخل البلد الواحد. وستظل المنطقة العربية تعاني من ارتفاع معدلات الفقر إلى أن تبلور حلولاً جادة للمشاكل التي تعاني منها البلدان العربية الأقل نمواً وتلك التي ما زالت تعاني من الاحتلال والاضطرابات الداخلية، مثل فلسطين والعراق والصومال واليمن.

وقد أشارت الاستراتيجية إلى عدد من الأهداف المرجوة، من أهمها تحقيق نوعية حياة أفضل لسكان الريف، وخفض عدد الجياع، وتخفيف حدة الفقر، مع إيلاء عناية خاصة لدور المرأة في هذا المجال.

وتتضمن السياسات المقترحة في الاستراتيجية طيفاً واسعاً من الإجراءات والبرامج، من أهمها ما يلي:

(أ) تحسين نظم البنية الأساسية الريفية؛

(ب) تعزيز فرص النفاذ إلى خدمات الطاقة المستدامة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) تحسين فرص النفاذ إلى المياه والمرافق الصحية؛

(د) تعزيز فرص النفاذ إلى الخدمات الأساسية في المناطق الريفية، خاصة التعليم والصحة والتمويل الصغير؛

(هـ) دعم التراث الطبيعي والثقافي في المنطقة من خلال تعزيز التنمية السياحية المستدامة في المناطق الريفية.

واو - الرصد والتقييم والمتابعة

أشارت الاستراتيجية إلى ضرورة أن يعتبر الرصد، الذي يعتمد على المؤشرات، من أكثر الطرق الفعالة في تقييم الانجازات ومتابعتها على كافة الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية ودون المحلية ثم تعديل ما يلزم منها لتصحيح المسار. وقد أدرجت قائمة مطولة من المؤشرات العربية للاستهلاك والإنتاج

المستدامين؛ وهي منتقاة من ضمن مجموعات أوسع للتنمية والحد من الفقر، أو من مؤشرات التنمية المستدامة أو البيئة.

كما تجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة قد قرر في دورته الحادية والعشرين (مرسى علم - جمهورية مصر العربية 10-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2009) التالي:

"الموافقة على دورية انعقاد المائدة المستديرة حول الاستهلاك والإنتاج المستدام في المنطقة العربية بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والإعلام. وأن تكون رسالتها الأساسية متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتعزيز وبناء القدرات العربية وتبادل الخبرة والمعرفة والمعلومات والتجارب الناجحة لتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية، وأن تركز كل دورة على أحد محاور الاستراتيجية".

"تشكيل سكرتارية مؤقتة للمائدة العربية المستديرة من جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا وأحد المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف (بشكل دوري) وأحد التجمعات الإقليمية العربية للقطاع الخاص وأحد المنظمات غير الحكومية الإقليمية العربية وأحد مؤسسات التمويل العربية والإقليمية".

وقد تم لاحقاً تشكيل السكرتارية المؤقتة للمائدة المستديرة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية من كل من: مركز الإنتاج الأنظف بجمهورية مصر العربية كأحد المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية كأحد التجمعات الإقليمية العربية للقطاع الخاص، والشبكة العربية للبيئة والتنمية كأحد المنظمات غير الحكومية الإقليمية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي كأحد مؤسسات التمويل العربية والإقليمية. وقد بوشر بتحضير النظام الداخلي للمائدة المستديرة. كما انعقدت المائدة المستديرة الثالثة في مطلع عام 2011 لمباشرة مهامها.

رابعاً- حول الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية⁽⁹⁾

ألف- الإطار والمفاهيم

يعتبر تعبير الاقتصاد الأخضر شعاراً جذاباً يعد بالتنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق رفاهية الإنسان، وحماية نظام الأرض الحيوي، والتخفيف من حدة الفقر. وبحسب مروجيه، فهو نظام اقتصادي غير تقليدي يدرس مسببات الأزمات المالية العالمية كي يتفادها.

وقد كان إدراج الاقتصاد الأخضر على جدول أعمال مؤتمر "ريو+20" استكمالاً للمبادرات التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة لمواجهة الأزمات العالمية التالية:

- 1- الأزمة المالية الأخيرة التي انعكست سلباً على الأوضاع المعيشية في مختلف أنحاء العالم.
- 2- الأزمة الغذائية التي اشتدت في عامي 2008 و2009، والتي من أسبابها ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوسع في إنتاج الوقود الحيوي.
- 3- أزمة التغير المناخي، وضرورة الحد من تفاقمها وإلى التكيف مع آثارها السلبية.

وقد أطلقت منظومة الأمم المتحدة مبادرة الاقتصاد الأخضر في عام 2008، حيث أشارت إلى أنه من الممكن التحول من الاقتصاد التقليدي السائد إلى الاقتصاد الأخضر من خلال مراجعة تخطيط الأنشطة الاقتصادية والبنى التحتية من أجل تحقيق عائدات أفضل للاستثمارات الرأسمالية الطبيعية والبشرية والاقتصادية؛ وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ والتخفيف من استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة؛ والتقليل من كميات النفايات؛ والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. كما وردت هذه المفاهيم في الاتفاقية البيئية الجديدة التي دعت إلى بناء خطط النمو الأخضر كوسيلة لمواجهة الأزمة الاقتصادية وآثار التغير المناخي. وقد باشرت الصين واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية والنامية بتخصيص استثمارات كبيرة لما يعرف بـ استراتيجيات النمو الأخضر المنخفض الكربون.

باء- الإطار النظري

1- يقدم مفهوم الاقتصاد الأخضر نظرة جديدة للعلاقة بين الركيزتين الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، كما يدعو إلى تنمية مستدامة ضمن مسار فعال يعزز التكامل بين هاتين الركيزتين دون إهمال جانب العدالة الاجتماعية.

ولا يوجد تعريف موحد له إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يرى أنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى الطويل، مع عدم تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية

(9) أعدت الإسكوا ورقة خلفية حول "التحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية" وقدمتها إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في كانون الأول/ديسمبر 2010. إن كثيراً من الأفكار الواردة في هذه الفقرة مقتبسة من تلك الورقة.

كبيرة وندرة إيكولوجية. وهناك توافق عالمي على أن أسس الاقتصاد الأخضر يجب أن تكون متسقة مع مبادئ ريو للتنمية المستدامة، وهي: (أ) منع التلوث؛ (ب) تخريم الملوث؛ (ج) المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

2- يوجد توافق عام حول مكونات الاقتصاد الأخضر الأساسية المقررة حكومياً، ومنها: الضرائب، والرسوم، والقياسات التي يمكن أن تفعل كل من الدعم الحكومي وما يترتب عليه من أضرار، وقوانين البيئة، والتعليم وتنمية المهارات، وبناء المؤسسات ودعمها، وتبادل المعرفة، وتعزيز قدرات جمع البيانات والتقييم وتحسين عمليات التخطيط والحكم الرشيد.

إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمر بمسارين مختلفين ومتلازمين؛ يعنى الأول بـ "تنمية فرص الاقتصاد الخضراء" عن طريق الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تختص بمختلف القطاعات البيئية، وتعزيز الطلب على السلع والخدمات الصديقة للبيئة. أما المسار الثاني، فيعنى بتحسين أو إعادة هيكلة وتأهيل القطاعات الإنتاجية لجعلها أكثر مواءمة للمتطلبات البيئية. ويمكن توظيف عدد من السياسات والبرامج التي تحفز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزز التزام أصحاب القرار والمستثمرين والمنتجين، وذلك لدعم تحول الاقتصاد الأخضر⁽¹⁰⁾. تجدر الإشارة إلى أن مبادرات الاقتصاد الأخضر تتوافق مع مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتساعد في تحسين أنماطهما من أجل تحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.

وإن نجاح مبادرات الاقتصاد الأخضر مرتبط بمدى فاعلية تعاون القطاعين العام والخاص وبالربط بين المفاهيم البيئية والاقتصادية، حيث يستلزم توفير آليات لمساعدة الشركات الخاصة على تقييم أدائها البيئي وتقديم حوافز لمساعدتها على الاستثمار في عمليات الإنتاج الصديقة للبيئة، وتطوير برامج وإنشاء آليات للتنسيق ودعم الاستثمار الأخضر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

جيم - الفرص والتحديات

يجب أن تأخذ عملية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية التحديات والفرص والمحددات النابعة من خصوصية المنطقة بعين الاعتبار. كما يجب أن تلتفت إلى سياقها العالمي لتتمكن من بلورة رؤية إقليمية متكاملة.

1 - القضايا الإقليمية

تتضمن التحديات الإقليمية في هذا الإطار ما يلي:

(أ) تفاقم أزمة المياه

تعتبر المنطقة العربية الأكثر جفافاً في العالم، حيث يفقد حوالي 30-50 في المائة من مياه الشرب في شبكات التوزيع لسوء حالتها. ومن المتوقع أن يزداد العجز المائي بشكلٍ مضطرد مستقبلاً.

(10) تورد ورقة الإسكوا (المرجع 9 المذكور سابقاً) سلسلة من الأمثلة على السياسات ذات العلاقة بهذين المسارين.

(ب) الأمن الغذائي

لقد تأثرت المنطقة العربية بأزمة الغذاء العالمية بسبب اعتمادها على استيراد المواد الغذائية بما يتراوح بين 50 و100 في المائة من احتياجاتها. وقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم حدة الفقر ونقص الغذاء في أكثر من دولة عربية، خصوصاً في البلدان التي تسجل مستويات مرتفعة نسبياً من الفقر مثل العراق وفلسطين واليمن؛ وكذلك في الدول التي تستورد معظم مواردها الغذائية كالأردن ولبنان.

(ج) تزايد السكان وارتفاع نسبة الشباب

تشكل مجموعة الشباب في منطقة الإسكوا (ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) المجموعة الأكبر والأسرع نمواً من السكان. وقد بلغ عدد الشباب حوالي 66 مليون نسمة عام 2005، بينما كان 33 مليون عام 1980، ويشكل هذا النمو فرصاً جيدة للتنمية وتحديات كبيرة في آن معاً لمتخذي القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ فنسبة بطالة الشباب عالية في معظم دول المنطقة.

(د) التغيرات المناخية

تشير التوقعات العالمية إلى أن الآثار المترتبة على التغير المناخي في المنطقة العربية ستكون أكبر بكثير من مساهمة المنطقة في انبعاثات الاحتباس الحراري، حيث من المرجح أن تبلغ هذه التأثيرات أشدها على الفئات الأضعف كالنساء والمسنين والأطفال والفقراء والمهمشين. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التغير على الموارد المائية وعلى قطاعات اجتماعية واقتصادية وبيئية متعددة؛ كما يتوقع أن يضعف تنفيذ خطط التنمية المحلية في العديد من بلدان المنطقة، ويقلل من مستوى الرفاهية الاجتماعية، ويتسبب في نزوح أعداد كبيرة من المناطق المهددة بهذا التغير.

(هـ) أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين

تسود في المنطقة أنماطاً غير مستدامة للاستهلاك والإنتاج تشمل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية، كما تمتد عبر مختلف الفئات الاجتماعية. وقد سعت الحكومات العربية لبذل جهد في هذا الإطار، فاعتمدت الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين التي ورد ملخصها في مواقع أخرى من هذه النشرة.

2- الفرص المتاحة

من المتوقع أن تخصص مختلف الدول استثمارات كبرى لمواجهة الأزمات العالمية، وأن تنفق أكثر من 20 مليار دولار سنوياً في منطقة الإسكوا على البنى التحتية وإمدادات الطاقة في غضون السنوات الخمس القادمة. جدير بالذكر أن هنالك حاجة ملحة للاستثمار في خدمات المياه والصرف الصحي وتحسين الصحة العامة في المناطق الريفية والناحية في هذه المنطقة كي يتم إيجاد فرص جديدة تيسر عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية.

(أ) تنمية القطاعات الملائمة للبيئة

من المتوقع أن يكون هنالك مردود اجتماعي واقتصادي مرتفع للاستثمار الأخضر في المنطقة، خاصة في السلع والخدمات البيئية، بما في ذلك الاستثمار في البحث والتطوير والتجديد الإبداعي، إذا قررت الحكومات العربية تطوير إطار جديد لاقتصاد مستدام بيئياً، وتمويل استثمارات البنية التحتية الخضراء؛ ومن ذلك:

(1) تأهيل الأنشطة القائمة لجعلها أكثر مواءمة للبيئة، وذلك يشمل تحسين الإنتاجية للحد من استهلاك المواد وتقليل الهدر وكمية النفايات؛ وكذلك تحسين كفاءة القطاع الزراعي ممثلة بطرق استخدام المياه والتربة. وتشكل الزراعة العضوية فرصة واعدة لأنها ذات أضرار قليلة للبيئة مقارنة بالممارسات الزراعية التقليدية؛

(2) من المتوقع أن يوفر التحول العالمي إلى الاقتصاد الأخضر فرصاً كبيرة لوظائف خضراء جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية وبدائل أكثر ملاءمة للبيئة من الأنشطة الحالية. ومن الممكن دراسة السبل والآليات لتعظيم استفادة المنطقة من مثل هذا التوجه العالمي. وتُعرف الوظائف الخضراء بأنها وظائف تهدف إلى تخفيف حدة التدهور البيئي مثل تلك المتعلقة بالحد من استهلاك الطاقة، وحماية النظام البيئي وإعادة تأهيله، والسياحة البيئية، وإدارة النفايات... إلخ؛

(3) ومن المتوقع، أيضاً، أن يكون تطوير تكنولوجيات خضراء قضية محورية في الاقتصاد الأخضر على الصعيد العالمي، وهذا يتطلب تعزيز تعاون القطاعين العام والخاص، والدول المتقدمة والنامية؛ كما يتطلب توفير آليات مالية جديدة لتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء ونشرها، بما في ذلك تسهيل نقلها إلى الدول النامية.

(ب) ترتيبات جديدة للتمويل

تحتاج البلدان العربية إلى ابتكار آليات جديدة لتمويل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ومنها: إنشاء مبادرات للحد من خسائر المتضررين من التغير المناخي والمحافظة على الوظائف القائمة؛ وخلق فرص عمل خضراء جديدة؛ وإنشاء مناطق صناعية خضراء تسهل إقامة مصانع خضراء ترتبط بالاستثمار الأخضر لأن ذلك سيُشجع شركات الأعمال على الانتقال إلى هذه المناطق الخضراء التي تتمتع بنسبة أداء بيئي عالية.

3- التحديات

هنالك العديد من التحديات التي تواجه الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛ وقد استُعرضت معظم هذه التحديات في تقرير مجموعة الأمم المتحدة لإدارة البيئة، ودراسة مجموعة الخبراء التي قدمت إلى الاجتماع التحضيري الثاني لمؤتمر "ريو+20" والتي يرد ملخص عنهما في مكان آخر من هذه النشرة، وعلى سبيل الإشارة:

(أ) ترتبط بعض هذه التحديات بقضايا التجارة الدولية واحتمالات لجوء بعض البلدان المتقدمة إلى استخدام المعايير البيئية الخضراء كأدوات حماية لصناعاتها، و/أو للحد من استيراد السلع والخدمات الخضراء من الدول النامية؛

(ب) وكذلك ترتبط بعض هذه التحديات بآليات الدعم التي قد تعتمد عليها بعض الدول. وقد تم اقتراح نهج جديد من قبل السيد خان عام 2006 يميز بين الدعم الجيد، والسيئ، والسيئ جداً. فمثلاً، تعتبر التدابير المتخذة لدعم الوقود الأحفوري أو استخدام المبيدات تدابير سيئة لأنها تؤثر سلباً على الاقتصاد الأخضر؛

(ج) وتعتبر قضايا التدريب وتنمية المهارات ركائز أساسية لتطوير قطاعات الإنتاج الخضراء المحلية، وذلك بسبب نقص العمالة الماهرة في مجالات التكنولوجيات الخضراء في معظم البلدان.

تُعرف منظمة العمل الدولية فئة جديدة من العمال هي "الياقات الخضراء"، وهي فئة تقوم بالمهام الأساسية في الاقتصاد الأخضر. ويمثل التعاون بين مؤسسات البحث والجامعات ومعاهد التدريب المهني عنصراً هاماً في أولويات سياسات التنمية في البلدان النامية والمتقدمة على السواء لتأمين ما يلزم من خبرات ماهرة تستطيع تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر.

دال- وضع إطار عام للاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية

يتضمن التحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية:

- (أ) التأكيد على خصائص وأولويات المنطقة العربية؛
- (ب) تطبيق مبدأ ريو بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة؛
- (ج) تجنب الحماية، ومراعاة عواقب تطبيق المعايير الخضراء؛
- (د) توفير تمويل مناسب للاستثمارات الخضراء في مختلف القطاعات البيئية.

وقد أوردت ورقة الإسكوا عن الاقتصاد الأخضر عدداً من قصص النجاح في المنطقة العربية كأمثلة على المشاريع والمبادرات التي يمكن أن تساهم في تحول المنطقة إلى الاقتصاد الأخضر.

يُطرح الاقتصاد الأخضر فرصاً استثمارية كبيرة جداً في كافة الدول ومختلف المجالات، خاصة في الدول النامية التي تُعطى الأولوية في الصناديق النظيفة مثل صندوق الأمم المتحدة الأخضر الذي أسس مؤخراً؛ كما يوفر فرصاً واسعة لرجال الأعمال الصناعيين من المؤمنين بالمسؤولية الاجتماعية للأعمال والمدركين لمفهوم التنمية المستدامة وللإقتصاد الأخضر.

1- الاقتصاد الأخضر وفرص الاستثمار

ترتبط فرص الاستثمار في الاقتصاد الأخضر بوجود مجموعة واسعة من الصناعات والتكنولوجيات للتخفيف من تراكم غازات الاحتباس الحراري في الجو من جهة، وبمواجهة مختلف الإشكالات البيئية من جهة أخرى. وقد تمت تسميتها بـ "السلع والخدمات البيئية". وتبلورت بعض هذه الخدمات والصناعات

والتكنولوجيات، فهي لا تحتاج لكثير من الإبداع والتجديد، حيث يمكن اعتماد كثير منها على مستويات صغيرة ومتوسطة. من ذلك ما يلي:

(أ) توليد الكهرباء باستخدام الطاقات المتجددة: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقات المائية على أنواعها. فلقد تنامت هذه الصناعات بشكلٍ واسع في السنوات الأخيرة، وامتدت من المستويات الكبرى، بما يفوق 100 ميغواط للمحطة الواحدة، إلى المستويات الدنيا البالغة عشرات الكيلووات فقط، والتي تتركب على أسطح المنازل، أو في حدائق البيوت والأحياء؛

(ب) إنتاج واستخدام الوقود الأنظف، بما في ذلك الوقود الحيوي والهيدروجين والغاز الطبيعي، في مركبات النقل، مع ما يستلزم ذلك من صناعات وخدمات وبنى تحتية؛

(ج) تطوير مركبات نقل تخفف من استهلاك الوقود الأحفوري: من السيارات الكهربائية الخاصة إلى القطارات السريعة، وما بينهما، مع ما يتطلبه ذلك من صناعات وخدمات وبنى تحتية؛

(د) تطوير نظم نقل عام عالية الكفاءة للتخفيف من الاعتماد على النقل الخاص، وترشيد استخدام الطاقة في النقل، بما يرافق ذلك من بنى تحتية وتجهيزات؛ وهناك أمثلة عديدة على ذلك في العالم؛

(هـ) إجراءات عملية متعددة ومتنوعة، وعلى كافة المستويات، للتخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر قليل الكربون ويتضمن ذلك المساحات الخضراء، والكتل المائية الكبرى وإجراءات اقتناص وحبس غاز ثاني أكسيد الكربون؛

(و) إجراءات التدقيق البيئي لاستخدام الموارد الطبيعية، خاصة الطاقة والمياه، لتخفيف الهدر وتقليل النفايات؛

(ز) معالجة النفايات، وبشكلٍ خاص النفايات الإلكترونية والورقية، وإمكانيات تدويرها وإعادة استخدامها.

إن كل بند من البنود المذكورة يتطلب سياسات حكومية واضحة من محفزات وقوانين وإجراءات وعقوبات. ولا بد من الإشارة إلى أن معظم هذه الاستثمارات يمكن أن تكون كثيفة العمالة وتولد فرص عمل جديدة خضراء على كل المستويات ومختلف الاختصاصات.

2- المستلزمات الأساسية للاستثمار الأخضر

إن ما يجري في العالم من توسع كبير في الاستثمارات الخضراء، خاصة تلك المتعلقة بالتغير المناخي، يركز على السياسات والإجراءات الحكومية المحفزة، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك على القوانين التي تلزم مختلف الأنشطة الصناعية والخدماتية، خاصة في الدول الصناعية، بإجراءات محددة للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وغيرها من ملوثات نظم البيئة الطبيعية. ولا بد من الإشارة، بشكلٍ خاص، إلى ضرورة صياغة الاستراتيجيات وخطط العمل المحلية، ووضع الآليات الفعالة لتنفيذها، وتخصيص صناديق خضراء للصرف في هذه المجالات. ومن ذلك:

(أ) وضع معايير ثابتة وملزمة تحدد نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الأنشطة الاقتصادية، بما فيها ما يعود لمركبات النقل؛ وكذلك تحديد كمية الملوثات المختلفة التي تنتج عن كل سلعة أو خدمة؛

(ب) سن قوانين وإجراءات تتعلق بترشيد الطاقة، خاصة في الأبنية وفي المصانع، بما يتخلله ذلك من محفزات وعقوبات؛

(ج) وضع معايير محددة وملزمة لنسبة استخدام الوقود الحيوي في الوقود المستخدم، خاصة للمركبات، مع محفزات في التسعير لمنتجات الوقود غير الأحفوري؛

(د) وضع معايير محددة وملزمة لنسبة الانبعاثات في العمليات الزراعية وإنتاج اللحوم؛

(هـ) سن قوانين واضحة ومحددة تلزم شركات توليد الكهرباء بإنتاج نسب متصاعدة من الكهرباء من مصادر طاقة متجددة؛

(و) سن قوانين واضحة ومحددة تلزم شركات توزيع الطاقة الكهربائية بشراء ما ينتجه المواطن الفرد من كهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بقدرات صغيرة، وبأسعار تشجيعية؛ (تعرفة التغذية)؛

(ز) إلزام شركات توزيع الكهرباء بتوزيع أجهزة قياس ذكية لاستهلاك الطاقة؛ وإلزامها أيضاً باعتماد تعريفات للطاقة المستهلكة تختلف خلال ساعات اليوم، للتخفيف من الاستهلاك خلال ساعات الذروة؛

(ح) العمل على إقامة شبكات الربط الكهربائي واسعة الامتداد الجغرافي، لاستيعاب توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بما لا يؤثر على توافر الطاقة حيث يلزم وبشكل دائم؛

(ط) تخصيص صناديق سيادية وطنية ذات رساميل عالية لتمويل مشاريع الحفاظ على البيئة وتخفيف التلوث، وبشكل خاص ترشيد الطاقة واستثمارات الطاقة المتجددة ومحفزاتها، وغيرها من القضايا.

3- بعض فرص الاستثمار الكبرى في المنطقة العربية

(أ) المشاريع الكبرى للطاقة الشمسية

هناك ثلاثة مشاريع تمويل عالمية ضخمة على الأقل للمنطقة العربية تختص باستغلال الطاقة الشمسية حرارياً لتوليد الكهرباء بغرض الاستهلاك المحلي والتصدير. ويقدر حجم الاستثمار في هذه المشاريع بمئات مليارات الدولارات على مدى العقدين القادمين، وقد بوشر تنفيذ بعضها. وتفسح هذه المشاريع المجالات لاستثمارات صناعية متنوعة ولشراكات مختلفة بين القطاعين العام والخاص، وبين الدول العربية والدول والشركات الأجنبية. ففي هذه المشاريع الكبرى إمكانات للاستثمار المباشر فيها، أو للتعاقد من الباطن لتنفيذ أجزاء منها، أو لتصنيع المكونات والأجزاء لها، أو لتقديم مختلف الخدمات التي تتطلبها.

(1) صناديق التكنولوجيات النظيفة الإقليمية والدولية والبنك الدولي

أوكل إلى البنك الدولي إدارة عدة صناديق للتكنولوجيات النظيفة وهو ما سيرد في فقرات لاحقة من هذه النشرة. إلى جانب ذلك هنالك عدد من الصناديق الإنمائية الإقليمية مثل صندوق التنمية الأوروبي والصناديق الخضراء الوطنية في عدد من الدول الصناعية التي يمكن الاستفادة منها من خلال آليات كيوتو للتنمية النظيفة.

(2) المشروع المتوسطي للطاقة الشمسية⁽¹¹⁾

تم طرح هذه الخطة التي تتضمن تمويل مشاريع توليد الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية؛ وهي تشمل كل دول البحر المتوسط ولا تقتصر على الدول العربية المتوسطة فقط. وقد باشر الاتحاد الأوروبي دراسة عدد من المشاريع المطروحة، ومن المتوقع أن يبدأ تمويل بعض المشاريع في الدول المتوسطية الأوروبية (إسبانيا واليونان) في 2011، لكن يجب أن تتقدم الدول العربية بمشاريع واعدة ليتم تمويلها شريطة أن تكون متناسقة مع المتطلبات الأوروبية.

ومن المفيد الإشارة إلى أن التمويل من هذا المخطط لا يقتصر على المشاريع الحكومية، ولكنه مفتوح أمام القطاع الخاص، خاصة للشركات التي تعمل في دول أوروبية وفي دول متوسطة جنوبية.

(3) المبادرة الصناعية للطاقة الصحراوية⁽¹²⁾

في أواخر عام 2009، تجمعت 13 شركة استثمار أوروبية كبرى، متنوعة الاهتمامات والأحجام، لتطلق مشروع هذه المبادرة الذي يتوقع أن تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 600 مليار دولار، وأن يستمر تنفيذه على امتداد العقدين القادمين. وقد انضمت، منذ ذلك الوقت، إلى الشركات المؤسسة عدة شركات أخرى ليس من بينها شركات استثمار عربية. ويرتكز المشروع، وهو مشروع مخصص للقطاع الخاص، على إقامة مزارع شمسية ضخمة في حزام الشمس، الذي يمتد من المغرب على المحيط الأطلسي، إلى الصحراء العربية على الخليج، مروراً بصحاري إفريقيا والجزيرة العربية. وستستخدم هذه المزارع لتوليد الكهرباء حرارياً، أي باستخدام الطاقة الشمسية المركزة، للاستهلاك المحلي ولتصدير معظمها إلى أوروبا عبر شبكات نقل ضخمة تعتمد تكنولوجيا التوتر العالي للتيار المباشر (HVDC - High Voltage - Direct Current).

وتشير الدراسات، التي نشرت لتاريخه، إلى أن كل التكنولوجيات المعتمدة في هذه المبادرة هي تكنولوجيات ناضجة تم اختبار فاعليتها التقنية والاقتصادية. كما تشير إلى أن نقل الكهرباء بتكنولوجيا التيار المباشر عالي التوتر هو قليل الهدر، بحيث لا تزيد نسبة الخسارة فيه عن 2 في المائة على امتداد مسافة 3 000 كم.

وقد باشرت هذه المبادرة خطوات جديّة لإنجاز الأطر التشريعية والقانونية الضرورية للتنفيذ، بما في ذلك إعداد القوى البشرية، بالتعاون مع الجهات الوطنية والمحلية المعنية.

(11) www.mediterraneansolarplan.org

(12) انظر: www.desertec.org

(4) الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة 2010-2030

تم، ضمن إطار أنشطة المجلس الوزاري العربي للكهرباء في جامعة الدول العربية، إصدار الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة 2010-2030 التي ساهمت الإسكوا في اعدادها عبر مشاركتها في اجتماعات الخبراء التي دعت إليها إدارة الطاقة/القطاع الاقتصادي في جامعة الدول العربية. تضمنت هذه الاستراتيجية إعلام بعض الدول العربية عن أهدافها المستقبلية لمشاركة الطاقة المتجددة في منظومة الطاقة الكهربائية على النحو المبين في الجدول 2 أدناه.

الجدول 2- الأهداف المعلنة لمشاركة الطاقة المتجددة في الدول العربية

الدولة	نطاق الأهداف	الأهداف
الأردن	2020	10 في المائة من الطاقة الأولية
الإمارات العربية المتحدة	3020	7 في المائة من الطاقة الكهربائية
تونس	2014	4 في المائة من الطاقة الأولية
الجزائر	2030	10 في المائة من الطاقة الكهربائية
السودان	2011	1 في المائة من الطاقة الكهربائية
الجمهورية العربية السورية	2030	4.3 في المائة من الطاقة الأولية
الكويت	2020	5 في المائة من الطاقة الكهربائية
لبنان	2020	12 في المائة الاحتياجات للإنتاج الكهربائي والحراري
ليبيا	2020	10 في المائة من الطاقة الكهربائية
	2030	25 في المائة من الطاقة الكهربائية
مصر	2020	20 في المائة من الطاقة الكهربائية
المغرب	2020	42 في المائة من الطاقة الكهربائية

المصدر: الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة 2010-2030، جامعة الدول العربية.

(ب) مشاريع اعتماد الوقود غير الأحفوري للنقل

تتجه معظم الدول الصناعية إلى سياسات عملية واضحة لتحفيز أنظمة النقل العام المرشدة لتخفيف استخدامات الوقود الأحفوري خاصة في المناطق الحضرية. كما عملت هذه الدول على فرض استخدام نسب محددة من الوقود الحيوي الممزوج بالوقود الأحفوري في مركبات النقل المختلفة على الرغم من أن جدوى الوقود الحيوي مشكوك بها. وتفرض بعض هذه الدول نسباً معينة من المركبات الجديدة بحيث تكون بانبعثات متدنية جداً أو بدون انبعثات.

كذلك وضعت العديد من هذه الدول محفزات للمركبات التي لا تستخدم الوقود البترولي السائل، مثل السيارات الكهربائية، وسيارات الغاز الطبيعي والهيدروجين، ومستقبلاً خلايا الوقود الكفوة. وتخصص هذه الدول مبالغ طائلة كمحفزات في هذه المجالات المختلفة، مما أدى إلى خلق فرص استثمارات صناعية وزراعية كبرى في تلك البلدان تركز على إنتاج الوقود الحيوي والهيدروجين، وإقامة البنى التحتية الضرورية، وإقامة كل نظم الخدمات والصيانة اللازمة، وصناعة السيارات الجديدة نفسها: كهربائية أو هجينة.

وترتكز كل هذه الصناعات والخدمات المرتبطة ببدائل المركبات والوقود غير الأحفوري والسيارات الهجينة والكهربائية على السياسات المعتمدة في الدول المعنية وعلى المبالغ التي تخصص كمحفزات في هذا المجال لأن هذه المحفزات المباشرة وغير المباشرة تكون حاسمة في الجدوى الاقتصادية في معظم هذه المشاريع الصناعية.

وبالرغم من أن الدول العربية لم تدخل بالطبع في إطار الترويج للوقود غير الأحفوري، إلا أنه يمكن أن يستفيد رجال الأعمال العرب من المجالات الصناعية التي تشمل تصدير ما يمكن إنتاجه من وقود غير أحفوري إلى الدول الصناعية، وهو ما نجحت به دول أمريكا اللاتينية بشكل خاص. وتعتبر السودان من الدول العربية المرشحة لهكذا مشاريع، رغم التحفظ بشأن مضاعفات ذلك على الأمن الغذائي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي الصادر عام 2007 قد حذر من عواقب تجاه الدول المتقدمة إلى تشجيع الدول النامية على زراعة المحاصيل المنتجة للوقود الحيوي عوض الغذاء، وشجع إنتاجه فقط من المخلفات العضوية.

(ج) ترشيد نظم النقل العام

تعاني معظم عواصم الدول العربية ومدنها الكبرى من اختناقات مرورية كبيرة تؤدي إلى ارتفاع كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقد عمدت عدة مدن كبرى في العالم إلى إجراءات للتخفيف من الاختناقات المرورية بإقامة نظم متقدمة للنقل العام وبوضع قوانين وإجراءات تحد من استخدام المركبات الخاصة في مراكز المدن وفي أوقات الازدحام بشكل خاص.

ومن المتوقع أن تعتمد بعض الحكومات العربية بعض هذه الإجراءات (راجع دراسات اجتماع الخبراء حول النقل في البلدان العربية وتوصياته)⁽¹³⁾. ومثل هذه الإجراءات تولد فرصاً استثمارية وصناعية كثيرة.

هاء - المسؤولية الاجتماعية للأعمال في الاقتصاد الأخضر

نشأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للأعمال الكبرى مبكراً في تقرير مستقبلنا المشترك، ثم في إعلان تأسيس مجلس رجال العمال للتنمية المستدامة⁽¹⁴⁾ في قمة الأرض في ريو عام 1992، وفي نشر كتاب تحويل المسار⁽¹⁵⁾. وترتكز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للأعمال على فكرة أن الاهتمام بالبيئة لا يعني بالضرورة تكلفة إضافية لشركات الأعمال وتقليلاً من أرباحها. على العكس من ذلك، فإن الدراسة المتأنية للقضايا البيئية توفر فرصاً حقيقية للربح ولأعمال ناجحة اقتصادياً من خلال النظرة الإبداعية للعمليات الصناعية. ويمكن اعتبار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الأعمال بداية التوجه إلى الاقتصاد الأخضر.

(13) اجتماع خبراء حول الترويج لخفض الانبعاثات في قطاع النقل (الإسكوا، بيروت، تموز/يوليو 2011).

(14) انظر: www.wbcsd.org.

(15) Stephan Schmidheiny with the Business Council on Sustainable Development, *Changing Course* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1992).

وقد ساعد على انتشار هذه الأفكار الزيادة الملحوظة في اهتمام حكومات البلدان الصناعية بقضايا البيئة، وترجمة هذا الاهتمام إلى إصدار المزيد من التشريعات والسياسات البيئية التي تتضمن محفزات وعقوبات وتجعل من العامل البيئي عاملاً اقتصادياً مؤثراً في حسابات الربح والخسارة للأعمال. وقد ظهرت أهمية هذه الحسابات مع الكوارث البيئية الكبرى التي تسببت بها الشركات الكبرى وأدت إلى خسارات هائلة أكبرها حادثة التسرب النفطي التي حدثت في خليج المكسيك مؤخراً والتي كلفت شركة النفط البريطانية BP عشرات مليارات الدولارات.

وقد تبلورت المسؤولية الاجتماعية لأعمال في عدد من المبادئ والإجراءات المرافقة التي تساعد المستثمر العربي الواعي والمسؤول على تبنيها والربح من الفرص التي توفرها. من ذلك:

(أ) المستهلك الواعي للقضايا البيئية والاجتماعية الذي يكون جاداً في دفع نسبة إضافية للكلفة البيئية. فقد بدأ اقتصاد بيئي مواز بالنمو في العديد من الدول المتقدمة. كما أن العديد من حكومات الدول المتقدمة تفرض وضع ملصقات بيئية محددة (Ecolabeling)، تظهر على كل السلع والمنتجات لتساعد المستهلك الواعي على الاختيار بينها وبين الخدمات بالمعايير البيئية؛

(ب) الصناعي الواعي للقضايا البيئية الذي يعمل على تقييم الأثر البيئي اقتصادياً، ودمج حسابات الأثر البيئي في صناعاته لتحويل الكلفة البيئية إلى ربح محقق. وقد أصبح هذا المفهوم أساس الاقتصاد الأخضر؛

(ج) المهندس/المصمم الصناعي الواعي الذي يبحث دائماً عن بدائل في الحلول الصناعية تراعي "الاستدامة" وتدمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في القضايا الصناعية؛

(د) المستثمر الواعي الذي يعمل على ترشيد استثماراته في الأعمال بحيث يشجع إدماج المنظور البيئي في الإدارة الخضراء للأعمال، كما يأخذ بالحسبان التأثيرات الاجتماعية في البيئة الإنسانية لاستثماراته؛

(هـ) سيادة مفهوم "التحسين البيئي المستمر" في إدارة الأعمال وبروزة بشكل عملي من خلال المعيار الدولي للإدارة البيئية "أيزو 14000"، وبيان تأثيره على الأعمال وحساباتها المالية.

واو- فرص استثمار خضراء في المنطقة العربية

إن مسحاً سريعاً لعدد من القضايا التي تواجه البلدان العربية يشير إلى مجالات استثمارية واسعة في إطار الاقتصاد الأخضر، والتي يمكن أن تستفيد من الصناديق الخضراء في العالم. نذكر منها على وجه الخصوص:

(1) صناعة تحلية المياه

تستهلك الدول العربية، خاصة بلدان الخليج، النسبة الأعلى في العالم من كميات المياه المنتجة عبر تحلية مياه البحر بوسائل كثيفة الاستهلاك للطاقة. وما زالت معظم محطات التحلية تركز على تكنولوجيات

مستوردة، رغم أنها تكنولوجيات تقليدية ناضجة. ويمكن الإشارة هنا إلى محطات مزدوجة لتوليد الكهرباء ولتحلية المياه بالاستفادة من إمكانيات الطاقة الحرارية الناتجة عن عمليات توليد الكهرباء التي بدأت بعض دول الخليج بإنشائها. إن توطين هذه الصناعة، وإن بشكل جزئي، يولد فرص عمل خضراء كبيرة في العديد من الاختصاصات والمستويات، خاصة للشباب. ويمكن لهذه المحطات أن تستخدم نسبة عالية من الطاقة الشمسية للتخفيف من استخدام الوقود الأحفوري.

(2) إنتاج الكهرباء

تستهلك كل البلدان العربية كميات من الطاقة الكهربائية تتزايد بوتائر تفوق معدل زيادة الاستهلاك العالمي. ومع ذلك، ما زالت محطات توليد الكهرباء تُستورد، مشاريع مفتاح باليد، من الخارج؛ وهي تعتمد على الوقود الأحفوري بوصفه تقنية تقليدية. إلا أن دولاً كالمغرب والجزائر ومصر استخدمت الطاقة الشمسية والرياح في توليد الكهرباء، ويولد توطين صناعة معدات هذه المحطات، وإن بشكل جزئي، فرص عمل خضراء كبيرة، خصوصاً إذا استُخدمت الطاقة المتجددة لذلك.

(3) سخانات المياه الشمسية

اعتمدت معظم دول العالم تشريعات إلزامية لاستخدام سخانات المياه الشمسية في المباني، وقدمت لها محفزات ملموسة. ولكن ذلك لم يحدث على نطاق واسع في البلدان العربية باستثناء بعض التجارب الناجحة في المغرب وتونس وربما في الأردن وفلسطين رغم أنها تقع في حزام الشمس الذي يجعل هذه السخانات أكثر كفاءة وفاعلية، ويمكنها توفير ما قد يصل إلى 30 في المائة من كلفة إنتاج الطاقة. وهي توفر فرصاً صناعية مربحة، كما أثبتت تجربة تونس⁽¹⁶⁾ التي دعمت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تستحق دراسة واعية للاستفادة منها.

(4) صناعة تدوير المياه

بدأت عدة بلدان عربية برامج واسعة لإعادة تدوير مياه الصرف وإعادة استخدامها، خاصة بعض دول الخليج والأردن⁽¹⁷⁾. فقد استخدمت، معظم هذه البرامج، تقنيات تقليدية ناضجة وطاقة أحفورية. وبإمكان القطاع الصناعي الخاص إبداع صناعات تستفيد من هذه البرامج من خلال اعتماد الطاقة الشمسية وغيرها من الطاقات المتجددة.

(5) إنتاج الكهرباء باستخدام الخلايا الكهروضوئية على مستوى المواطن الفرد أو الحي الواحد

وتنتشر في العالم كله برامج عديدة تحفز مثل هذه الأنشطة من خلال تشريعات ومحفزات، من بينها تعرفه التغذية وأجهزة القياس الذكية. فمثل هذه البرامج يفسح مجالات استثمارية صناعية كبيرة يمكن الاطلاع عليها والاستفادة منها.

(16) "Sector of Renewable Energy Sources," Investment Promotion Unit, Tunisia, UNIDO, 2002

(17) Jordan – Wastewater recycling; waterwiki.net <http://waterwiki.net/index.php/Jordan> - Wastewater - recycling

أخيراً لا بد من الالتفات إلى فرص الاستثمارات الصناعية الضخمة التي توفرها آليات كيوتو من جهة، وكذلك المشاريع الكبرى للطاقة الشمسية التي تم ذكرها. فكل هذه الآليات والمشاريع تفسح مجالات لشراكات كبرى للاستثمار الصناعي، وبشكل خاص مع القطاع الصناعي العربي الخاص الذي لم يبادر بعد للاستفادة من هذه الفرص، وكلها توفر فرص عمل جديدة خضراء.

وفي هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى الندوة التي نظمتها الإسكوا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وعدد من المنظمات العربية والدولية الأخرى⁽¹⁸⁾ في أيلول/سبتمبر 2011 حول الصناعات الخضراء، والتي تضمنت مناقشة خطة عمل "الصناعة عربية خضراء"⁽¹⁹⁾. ومن أهم توصيات هذه الندوة ما يلي:

- (1) دعوة الدول العربية إلى العمل على تبني مفهوم الصناعة الخضراء، كأحد الخيارات الأساسية المتاحة لتعديل مسار التنمية الصناعية وتعزيز استدامتها، وتضمين الاستراتيجيات والخطط والبرامج ما يلزم لذلك، مع مراجعة واستحداث التشريعات والسياسات الخاصة بالتنمية الصناعية الخضراء، وتعزيز تطبيق التشريعات البيئية في القطاع الصناعي، ودمج قضايا الصناعات الخضراء والإنتاج الأنظف في صلب السياسات الصناعية؛
- (2) دعوة الدول والهيئات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز الجهود البشرية ورصد الميزانيات اللازمة وتقديم المعونة الفنية وكافة أوجه الدعم الأخرى بما يمكّن من تنفيذ البرامج والخطط الرامية إلى دعم وتنمية الصناعات الخضراء في العالم العربي، ضمن برامج تحدد الأولويات الملائمة للبيئة المحلية وقدرتها الاستيعابية، وتشجع التحول التدريجي مع خلق بيئة مؤاتية لقيام القطاع الخاص بالاستثمار؛
- (3) تحفيز الشراكة التكنولوجية الفعالة للمنطقة العربية على الركائز الأربعة وهي: (أ) التوعية ونشر المعرفة؛ (ب) تطوير البنية التحتية الفنية والتشريعية وبناء القدرات المؤسسية؛ (ج) التدريب وتكوين القدرات البشرية؛ (د) تمويل برامج التطوير والتحول إلى الصناعات الخضراء؛
- (4) دعوة الدول العربية إلى إعادة النظر في الأنظمة والبرامج التعليمية سواءً الجامعية أو ما دونها، بهدف خلق جيل قادر على الابتكار وعلى التعااطي مع التكنولوجيات الخضراء وتطويرها؛
- (5) ترسيخ مفهوم الصناعات الخضراء وإبراز دورها في خلق فرص عمل ومكافحة الفقر في الدول العربية، عبر تنظيم برامج توعوية وبناء القدرات على كافة المستويات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني؛

(18) ندوة حول: "الصناعات الخضراء ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، بيروت، 28-29 أيلول/سبتمبر 2011.

(19) وثيقة أولية: خطة عمل عربية لتنمية الصناعات الخضراء. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والإسكوا، تموز/يوليو 2011.

- (6) تحسين كفاءة استخدام الطاقة والتحول إلى تكنولوجيات منخفضة الكربون، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي في المنطقة، عند توافر الجدوى الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛
- (7) وضع سياسات وآليات عمل مناسبة لتأمين التنسيق بين مراكز البحث العلمي والجامعات والشركات والمؤسسات العاملة في مجال الصناعات الخضراء، بهدف نقل التكنولوجيا وتوطينها، والتطوير الصناعي، مع تبني نماذج اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والاقتصادات الوطنية، مع تأمين الدعم المالي اللازم؛
- (8) دعوة الصناديق ومؤسسات التمويل الناشطة في الدول العربية لتخصيص اعتمادات خاصة لتشجيع نشوء الصناعات الخضراء وتطويرها وتمكينها في الدول العربية، والنظر في إنشاء صندوق عربي متخصص لتسهيل التحول إلى الصناعات الخضراء.

زاي - الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا ومكافحة الفقر⁽²⁰⁾

يكون مفتاح التغلب على الفقر في تفهم أصوله والعوامل التي تجعله مستمراً. وهنا تجدر الإشارة إلى أن البلدان العربية تستورد حوالي 30 مليون عامل، كما تستخدم عدة ملايين أخرى في الخارج لتصنيع السلع والمنتجات الزراعية التي تستوردها. في حين أن هذه المنطقة تعاني في نفس الوقت من بطالة عالية تصل إلى حوالي 30 مليون عاطل عن العمل، ناهيك عن الهجرات الخارجية لملايين الجامعيين بغرض العمل.

إن أهم سبب لاستمرار الفقر في مجتمع ما هو غياب الاهتمام المتواصل بالفقير. وقد تكون البلدان العربية من بين البلدان الأفضل اهتماماً بالموضوع. غير أنه من الممكن تحقيق المزيد من الإنجازات السريعة ذات التكلفة القليلة من خلال اعتماد مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

تُعتبر غلبة التدخل الأجنبي في تخطيط مشاريع التنمية وتنفيذها، من أهم مصادر وأسباب الفقر في البلدان العربية، حيث تتم هذه المشاريع دون أدنى محاولة لتمكين المواطنين من استخدام التكنولوجيا المستوردة واكتسابها لخلق فرص العمل. ويجدر القول إن هنالك دولاً نامية بذلت جهوداً تنموية ونجحت في السيطرة على عملية اكتساب التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها.

ومشاريع التنمية في معظم البلدان العربية، سواء تعلقت ببناء سد أو إنشاء نظام ري أو تجهيز محطة توليد كهرباء أو محطة مركزية للهاتف أو نظام سكة حديد... إلخ، تصمم ويجري التعاقد عليها وتنفيذها، وكثيراً ما تديرها، شركات أو حكومات أجنبية دون الأخذ بعين الاعتبار التداعيات الاجتماعية لهذه المقاربة. لذا، لا يزال القادة السياسيون العرب عاجزين عن التخطيط لأي نشاط تنموي تكنولوجي يمكن أن تنفذه القدرات البشرية العربية المتخصصة التي يمكنها أن تشارك على الأقل في بعض مراحل هذه المشاريع.

(20) كثير من الأفكار الواردة هنا مأخوذة من مقالة: أنطوان زحلان، "العلم والفقر" المستقبل العربي 9 (أيلول/سبتمبر 2011):

إن الفقر هو انعكاس للسياسات الإنمائية التي تفتقر إلى الكفاءة. فمن المعروف أن التكنولوجيا تدمر فرص عمل الذين يكتسبون عيشهم باستخدام التكنولوجيات التي يتم استبدالها. إن غياب السياسات الإنمائية الهادفة يؤدي إلى تخلف المجتمعات وارتفاع البطالة، وازدياد حدة الفقر.

وتواجه البلدان العربية اليوم تحدياً جديداً هو أن جل العاطلين عن العمل هم من الشباب في الفئة العمرية 15-25 سنة، إذ يتراوح معدل البطالة فيها بين 15 و20 في المائة، وتشير التقديرات إلى أن الانتفاخ السكاني بالشباب العربي قد يصل إلى حدود مائة مليون شاب بحلول عام 2020. وبالتالي فإن البلدان العربية تعاني من بطالة مزدوجة هي بطالة الشباب الجامعي والفقراء. لكن ما زال هناك ما يمكن القيام به لمكافحة الفقر في إطار الاستفادة من سياسات الاقتصاد الأخضر واعتماد التكنولوجيا

1- فرص عمل لمواجهة الفقر والبطالة

تعد المياه النظيفة ومجاري الصرف الصحي من العوامل الهامة للصحة السليمة؛ ويمكن الحصول عليها عن طريق تكنولوجيات سهلة الاستخدام وقليلة التكلفة في المناطق الريفية. إن هذا التوجه الجدي يولد فرص عمل وينمي مهارات فقراء الأرياف. لذا، يجب أن تتخذ إجراءات سريعة وفعالة ومستمرة من أجل تنفيذ أنشطة خضراء يمكن تعبئة تمويل لها.

كذلك، لا بد من حل مشكلة السكن في المناطق الريفية والنائية. إذ من الممكن بناء بيوت رخيصة باستخدام أيدٍ عاملة فقيرة ومواد وخبرات تقنية محلية إن أمكن، على أن يكون السكن بسيطاً ونظيفاً ومريحاً وصحياً. كما يجب توفير المياه النظيفة والسكن الصحي لتشكيل مجتمع ثابت ومنتج. ويمكن تنمية خدمات استشارات ومقاولات بسيطة في المجتمعات الفقيرة من خلال اعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر في السياسات والاستثمارات العامة. وتُكتسب هذه المهارات من خلال العمل المباشر في تخطيط وتنفيذ مشاريع المياه وخدمات النقل والإسكان، ومن خلال سياسات اجتماعية خضراء.

وهناك العديد من الإجراءات المتبعة عالمياً ويمكن اقتباسها في هذا المجال كالتنميط الصغير، والقروض الميسرة لريبات البيوت، وبرامج البلديات، وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن تساهم في الحل وتعطي مردوداً يغطي تكاليفها. يمكن للفلاحين كسب كلفة الاستثمار الذي يمنح لهم من خلال تحسين منتوجاتهم الزراعية.

2- تخفيف الفقر

منذ عام 1970 إلى 2000 قامت البلدان العربية باستثمار حوالي 3 تريليونات دولار أمريكي. كما خصصت دول مجلس التعاون الخليجي، في السنوات الأخيرة، ما بين تريليونين وثلاثة تريليونات من الدولارات الأمريكية لخطط استثمار للسنوات الخمس القادمة؛ وتستثمر البلدان العربية الأخرى ما يساوي هذه المبالغ أيضاً.

إن اعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر، الذي يركز على التوظيف وكثافة العمالة، يساعد في صياغة سياسات تنموية وتكنولوجية وتوظيف مناسبة، حيث إن تصميم وتنفيذ مشاريع بقيمة 3 آلاف مليار دولار،

حاليا في مراحل التخطيط والتنفيذ للفترة 2010-2013، سيكون أكثر من كافٍ للتخفيف من حالة الفقر في البلدان العربية، ولحل قنبلة بطلالة الشباب المتعلم الموقوتة، ولتوسيع الاقتصاد فيها.

كما أن اعتماد الاقتصاد الأخضر يعني أن 50 في المائة من أنشطة تصنيع معدات هذه المشاريع يمكن أن تكون محلية، وتولد فرص عمل كثيرة للفقراء والشباب والمهمشين. إن المبادئ الاقتصادية الأولية تفيد بالقول أن المعامل المضاعف لهذه المشاريع المنفذة هو ما بين 4 و5: أي أن اتباع التخطيط السليم والسياسات الإنمائية المناسبة يمكن البلدان العربية من زيادة ناتجها الإجمالي المحلي بشكل ملحوظ خلال العقد القادم، وتخفف من نسبة الفقر والبطالة بشكل كبير.

3- مستلزمات تمكين الفقراء

إن الفقر آفة يسببها عدم استخدام الموارد والثروات البشرية الوطنية بحكمة. لذا، يجب الاستفادة من العلم والتكنولوجيا للتخفيف من حدة الفقر والبطالة ليحقق، بالتالي، الهدف من وراء مفهوم الاقتصاد الأخضر.

4- تمكين المحرومين من اكتساب المهارات والموارد

ترتكز المقاربات الأكثر فاعلية على توظيف الفقير نفسه ليقوم بالمهام الضرورية بأقل مساعدة من الدولة؛ ويكون البدء بتسهيل نفاذ الفقراء إلى تكنولوجيات يمكن تعلمها وتقود إلى نتائج سريعة ومفيدة: نظم المياه النظيفة؛ ونظم معالجة مياه الصرف؛ وطرق زراعية؛ وتجهيزات لتخزين النواتج الزراعية لتخفيف خسارة المزارع؛ وأجهزة تصنيع لتحسين كفاءة استخدام المياه؛ وإدخال نظم اتصالات بسيطة؛ والتصنيع في المناطق الريفية لأدوات نقل السلع؛ تحسين الطرق الزراعية؛ ومكننة نظم الري... إلخ.

ويجب أن تنفذ هذه البرامج بمشاركة السكان المحليين وتمكينهم في المناطق الريفية من خلال قيام المبادرين بالأعمال بما يلي:

(أ) إطلاق مؤسسات استشارات ومقاولات بسيطة؛

(ب) فتح منافذ للأسواق، بما يمكن من تسويق الإنتاج وتوفير قروض للفلاحين لشراء المعدات والتموين؛

(ج) تقديم خدمات استشارية مدعومة بوصلات الإنترنت، مع الخدمات الزراعية الممتدة في المناطق الزراعية.

ويوجد في المنطقة الآن الكثير من المهندسين والخبراء الزراعيين؛ ولا بد من بذل الجهد لتعزيز مهاراتهم. إن المناطق الريفية والنائية في البلدان العربية لم تعد محرومة بالكامل من المدارس والكلية والخدمات الزراعية... إلخ، بل تمتلك مهارات يمكن تفعيلها وتقديم المزيد من الخدمات. ويمكن للبلديات الريفية، المدعومة بخريجي الجامعات المدربين جيداً، أن تجد الحلول المناسبة لمشاكلها.

5- التحدي: تركيز الموارد الوطنية لتمكين الفقراء

لا تطرح التكنولوجيات المطلوبة ولا المستلزمات المالية أية تحديات للبلدان العربية. وتكمن الصعوبة الحقيقية في كيفية الوصول إلى الفقراء بدون هدر الموارد المتوفرة على الوسطاء.

يؤدي الاعتماد الشديد على العمالة الوافدة والمشاريع المستوردة بالكامل في البلدان العربية إلى حرمان سكان هذه البلدان من حقهم في الاستفادة من الفرص التي تمكنهم من استخدام الاقتصاد الطبيعي للتخفيف من الفقر والبطالة. ولعل الطريقة المثلى للرد على تحدي الفقر هي الدمج المتدرج للفقراء وللعاطلين عن العمل ضمن قوة العمل المحلية والإقليمية وبالاقتصاد الوطني ككل. وتستطيع البلدان العربية التي تنفذ برامج استثمار كبرى أن تعتمد سياسات تمكنها من القضاء على الفقر، وذلك من خلال إشراك قواها العاملة والقوى الإقليمية في سوقها الوطني للعمالة؛ كما يجب أن تعطي أولوية للعمالة المحلية. لذا، فهناك ضرورة لاعتماد برامج تدريب على امتداد المنطقة العربية.

وتستطيع البلدان العربية ذات العمالة الفائضة أن تبذل جهوداً جدية لرفع كفاءة عمالها، وزيادة إنتاجيتهم لينافسوا العمالة الوافدة. وستعكس فوائد هائلة على المستثمرين العرب لأن المشاريع التي ينفذونها ستكون رخيصة التكلفة وتحقق لهم الرضا المادي وسيأخذون على عاتقهم القيام بخدمات عامة بدون كلفة مباشرة عليهم.

إن الحاجة الحقيقية تكمن في العمل على مستوى الفقراء من خلال تقديم خدمات سهلة التعامل؛ فمرحلة التواصل بين الفقراء والنظام الحكومي الرسمي للخدمات عبارة عن مرحلة حساسة جداً. وربما تكون بلديات المناطق الريفية قادرة على نشر الخدمات الحكومية بطريقة تمكن سكان الريف من النهوض بأنفسهم. وكل هذه الأفكار والمبادئ متضمنة في الاقتصاد الأخضر الذي يركز على الترابط بين أركان التنمية المستدامة التي تؤكد على مفهوم العدالة الاجتماعية وعلى حسن إدارة الثروة المحلية.

حاء- تمويل الاقتصاد الأخضر⁽²¹⁾

طرح الاتفاق الأخضر العالمي الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة عام 2008 إمكانية استخدام الإنفاق العام، المخصص لإنعاش الاقتصاد، والتنمية ومواجهة الأزمات المالية، ضمن خيار الإنفاق على سلسلة من الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة، بحيث يساهم في توليد فرص عمل خضراء إلى جانب مساهمته في معالجة القضايا البيئية المتعددة، خاصة وأن الحكومات في العالم قد التزمت بإنفاق ما قيمته ثلاثة ترليون دولار في العقد القادم.

فقد رصدت الصين، مثلاً، حوالي 218 مليار دولار أمريكي لإنشاء صندوق أخضر؛ كما رصدت كوريا على الحزم الخضراء حوالي ملياري دولار أمريكي، وأنشأت المملكة المتحدة أول صندوق أخضر وطني عام 2010.

(21) الكثير من الأفكار الواردة هنا مقتبسة من ورقة "التمويل الأخضر للمنطقة العربية: ورقة خلفية"؛ أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للاجتماعات التحضيرية لمؤتمر "ريو+20"، تموز/يوليو 2011.

1 - متطلبات التمويل الأخضر

تشكل فرص الاستثمار التي وردت فيما سبق، التي تشمل توليد الكهرباء باستخدام الطاقات المتجددة، واستخدامات الوقود الحيوي والهيدروجين والغاز الطبيعي أو الكهرباء في مركبات النقل، ومستلزمات ذلك، وتطوير نظم نقل عام عالية الكفاءة، ومعالجة النفايات وتدويرها، واستعمال المواد العازلة في البناء، وإنارة/تدفئة تعتمد الطاقة المتجددة، مجالات متعددة للاستثمارات في الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية. كما يشكل الاستثمار في بنى تحتية أقل تأثيراً على البيئة وأكثر استدامة فرصاً لتعاون إقليمي في هذا المجال.

وأهم متطلبات التمويل الأخضر هي:

- (أ) الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- (ب) آليات التمويل الصغيرة؛
- (ج) التسعير تبعاً للكلفة الفعلية؛
- (د) الاستثمار في البشر وفي تنمية القدرات؛
- (هـ) دعم البحث والتطوير؛
- (و) إعانات ودعم استخدام تكنولوجيا خضراء؛
- (ز) رفع الدعم الذي يؤثر سلباً ويؤدي إلى استهلاك وإنتاج غير مستدام؛
- (ح) تقديم تأمينات لموالي الاقتصاد الأخضر.

ويشمل التمويل الأخضر محفزات مباشرة وغير مباشرة، مثل: الضرائب أو الإعفاء منها؛ وإعادة النظر في سياسات الدعم الحالية؛ وتوفير تأمينات لاحتمالات الإخفاق في بداية مراحل الأعمال الخضراء... إلخ.

(أ) محفزات لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر

يتطلب الاقتصاد الأخضر وضع تشريعات وإجراءات لتشجيع الاستثمار الأخضر، وتحديد مبالغ من الموازنة العامة لهذا الغرض. وقد يرتبط ذلك بالأوضاع المالية للبلدان التي تعاني من أعباء مديونية عالية مما قد يشكل تحدياً كبيراً لها. كما تشمل المحفزات تشجيع الاستثمار في صناعات خضراء ومعاملتها كصناعات ناشئة تحتاج إلى حماية.

ومن المحفزات الأخرى أدوات مالية كالإعفاءات، والتخفيضات الضريبية، وفرض غرامات، واعتماد نسب استهلاك متسارعة. ويمكن استعمال الأموال الناتجة عن هذه الضرائب في تمويل التحفيزات للاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

وتساعد الحوافز على تصحيح إخفاقات السوق. ولا يعد تشجيع الاستثمار في أبنية خضراء أمراً معقداً نظراً لتوقع ازدياد كبير في بناء المساكن في البلدان النامية خلال العقود القادمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان، ولزيادة التحضر.

(ب) المشتريات العامة الخضراء

تشكل مشتريات القطاع العام نسبة عالية من الاقتصاد الوطني في معظم الدول، خاصة في الدول النامية، حيث تصرف الحكومات نسبة عالية من ميزانياتها على السلع والخدمات والأشغال العامة. إن التزام الحكومات بالاقتصاد الأخضر يمكنها من إطلاق حلقة اقتصادية خضراء تعود عليها بالنفع الأمر الذي قد يوجه المستثمرين في القطاع الخاص كذلك إلى المساهمة المباشرة في أنشطة الاقتصاد الأخضر. ويمكن الإشارة هنا إلى أن تطبيق مفهوم المشتريات العامة المستدامة يجري دولياً من خلال عملية مراكش التي تُلزم الحكومات بأخذ الاعتبارات البيئية في المشتريات العامة. فقد تشكلت فرق عمل للمشتريات العامة، بقيادة سويسرا للترويج لتطبيق مفهوم المشتريات العامة المستدامة عن طريق وضع دليل عملي يسهل على الحكومات تطبيق هذا المفهوم.

(ج) دعم المؤسسات الصغيرة

يمكن أن يشكل الاقتصاد الأخضر فرصة هامة للمؤسسات الصغيرة من خلال إيجاد شركاء ثقة يساهمون في تمويل الاستثمارات المطلوبة ووضع الإطار القانوني المناسب. ويجب أن تجذب هذه المؤسسات الوسطاء الماليين إضافة إلى تشجيع مصادر تمويل أخرى مثل الرأسمال المبادر. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، برنامجاً لمساعدة المؤسسات الصغيرة على الامتثال للمعايير والإجراءات البيئية، وهناك آليات تمويل ومنتجات مالية خضراء جديدة ومبتكرة لتمويل الاقتصاد الأخضر تشمل: ودائع ادخارية إيكولوجية وبطاقات ائتمان خضراء، والتأجير البيئي. يعنى التأجير البيئي بالمنتجات المالية التي تستخدمها المصارف الأوروبية وتقدم تكنولوجيات صديقة للبيئة بأسعار تفصيلية للزبائن التجاريين. وقد لعبت الحكومات الأوروبية دوراً هاماً في التشجيع على كل ذلك من خلال حملات توعوية عامة وتقديم محفزات. فمثلاً، وضعت هولندا محفزات مبتكرة لحث المصارف على تقديم أدوات مالية للشركات المحلية المهتمة في الاستثمار في معدات وأجهزة صديقة للبيئة، وذلك عن طريق وضع مبادرة لخصم التكاليف المرتبطة بهذه الاستثمارات من الأرباح الخاضعة للضريبة، ووضعت إجراءات للعمل على تسريع نسب استهلاك الاستثمارات البيئية، كما ساعدت عدد من المصارف على إنشاء دوائر خدمات أو فرق عمل متخصصة في برامج تمويل مشاريع تتعلق بالاقتصاد الأخضر.

الإطار 2- التمويل الأخضر في لبنان

اتخذ البنك المركزي في لبنان إجراءات تساعد على تمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وعلى زيادة توعية المصارف المحلية وقدرتها فيما يخص تمويل مشاريع صديقة للبيئة. وقد جرى توقيع عقد عام 2010 بين البنك والاتحاد الأوروبي، بقيمة 12.2 مليون يورو، يساهم في: (أ) دعم المؤسسات الصغيرة للاستثمار في تكنولوجيات توفير الطاقة والطاقة المتجددة، عن طريق تمويل طويل الأمد، وخفض التكاليف المالية؛ (ب) خلق سوق محلية لتكنولوجيا طاقة مستدامة وكفاءة؛ (ج) توفير أجواء تساعد على إقامة منتجات وخدمات وشركات تعمل في قطاع كفاءة الطاقة. ويشمل تمويل المشاريع الخضراء مشاريع متعلقة بالطاقة ومشاريع تعمل على تخفيف التلوث والنفايات الصلبة، ومعالجة المياه المبتذلة، والسياحة البيئية، والزراعة العضوية.

(د) تخفيض الدعم الضار

يشكل تقليص الإعانات الحكومية إحدى وسائل تمويل الاقتصاد الأخضر. فكثيراً ما يؤدي هذا الدعم إلى أضرار بيئية كبيرة وإلى خفض كفاءة الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية. إن التخلص من هذا الدعم

تدرجياً يولد منافع عديدة ويحرر موارد مالية هامة تساهم في تمويل التحول إلى اقتصاد أخضر. وبحسب تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ينفق العالم في الوقت الحالي بين 11 و12 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي على مجموعة من الإعانات التي تؤدي في معظم الأحيان إلى استعمال غير مستدام للموارد الزراعية والمياه والأسماك والوقود الأحفوري. وفي كثير من البلدان العربية تؤدي الإعانات الحكومية إلى كثير من الهدر، وهي لا تستهدف الفقراء فقط. لذا، من الضرورة بمكان إعادة النظر في هذه الإعانات، وخاصة في مجال الموارد المائية والطاقة. ويمكن استهداف الفقراء بطريقة أفضل بتقديم مساعدات مباشرة لا تكون لها تأثيرات ضارة على البيئة.

2- صناديق تمويل الاقتصاد الأخضر على الصعيد العالمي

استجابةً لخطة عمل بالي التي اعتمدت في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية (بالي، إندونيسيا، 2-5 كانون الأول/ديسمبر 1998)، ارتفعت المساهمات في صناديق الاستثمار في التغيير المناخي بمقدار 1.6 مليار دولار من قبل 10 بلدان مساهمة عام 2008. ويقدم صندوق التكنولوجيا النظيفة فرص تمويل في الطاقة الكهربائية والنقل وكفاءة الطاقة. كما يقدم البنك الدولي مصادر أخرى للتمويل مثل صناديق استثمار ومبادرات ثنائية تدعمها الدول المتقدمة. ويقدر أن تصل هذه التخصيصات إلى حوالي 521 مليار دولار لتدابير التغيير المناخي في العقد القادم. ويشكل التمويل المتاح، من خلال اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيير المناخي، وبروتوكول كيوتو، مصدراً هاماً لتمويل مشاريع تتناول تغيير المناخ بحيث تشمل آلية التنمية النظيفة، وبرنامج التنفيذ المشترك، وبرامج تغيير المناخ في مرفق البيئة العالمي، وصندوق التكيف. فعلى سبيل المثال، يقدم مرفق البيئة العالمي حوالي 250 مليون دولار في العام لمشاريع تتناول كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والنقل المستدام. وتقدم هذه الآليات المالية فرصاً جيدة للبدء بمشاريع جديدة أو لتحديث مشاريع قائمة في نطاق الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر. وفي كانون، خلال مؤتمر الأطراف 16 عام 2010، تم الاتفاق على إنشاء صندوق المناخ الأخضر بمقدار مائة مليار دولار في السنة. كما تم الاتفاق على إطار كانكون للتكيف الذي يساعد على تخطيط وتنفيذ أفضل لمشاريع التكيف مع التغيير المناخي في البلدان النامية عبر زيادة الدعم المالي والفني.

وتعمل اللجنة الانتقالية على تصميم صندوق الأمم المتحدة الأخضر الذي ستجري المصادقة عليه في مؤتمر درين/أفريقيا الجنوبية، في نهاية 2011.

3- صناديق البنك الدولي للبيئة

لقد أقر مجلس إدارة البنك الدولي عام 2008 عدة صناديق للاستثمار في قضايا التغيير المناخي باعتباره جزءاً من مجهود مشترك للصناديق الدولية متعددة الأطراف للتنمية والدول الأعضاء. وقد تم إنشاء هذه الصناديق بعد استشارات مكثفة تُدار بتمثيل متوازن للدول المانحة والدول المستفيدة، مع مراقبين من الأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمي والمجتمع المدني وممثلي السكان الأصليين والقطاع الخاص وصناديق الاستثمار في هذه القضايا هي: صندوق التكنولوجيا النظيفة، والصندوق الاستراتيجي للمناخ.

يشجع صندوق التكنولوجيا النظيفة الاستثمار في مبادرات التكنولوجيات صديقة للبيئة بمبالغ عالية، ليشكل حافزاً للدول النامية لإدماج السياسات البيئية في سياساتها الإنمائية. أما الصندوق الاستراتيجي للمناخ، فيوفر تمويل عدد من البرامج البيئية الدولية، ومنها:

- (أ) برنامج الاستثمار في الغابات؛
(ب) البرنامج النموذجي للتكيف مع التغير المناخي؛
(ج) برنامج رفع نسبة الطاقة المتجددة في البلدان متدنية المدخول.

وقد استفادت بعض الدول العربية من صندوق التكنولوجيات النظيفة لتمويل عدد من مشاريع الطاقة المتجددة، ومنها المغرب، وتونس، ومصر، والأردن.

4- مرفق البيئة العربي

بناءً على توصية من وزارة البيئة في الجمهورية اللبنانية، أنشأ مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة مرفق البيئة العربي ليكون آلية ملموسة لجذب الموارد المالية اللازمة للمشاريع والبرامج البيئية الهادفة إلى تحسين التنمية المستدامة. واستندت التوصية إلى التوجيهات الواردة في المبادرة من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي اعتمدها المجلس وصدرت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002. وتحدد هذه المبادرة ضرورة إشاعة وتهيئة بيئة للاستثمارات الجديدة في المنطقة العربية، ودعوة الهيئات الدولية والإقليمية إلى تعزيز هذا الاستثمار في البلدان العربية. وعلى الرغم من وجود العديد من مصارف وصناديق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تخدم البلدان العربية، يمكن اعتبار مرفق البيئة العربي فكرة رائدة على المستوى الإقليمي لأنها تشير إلى التزام الدول العربية برصد موارد محددة يمكن أن يساعد في تمويل الاقتصاد الأخضر. وسيعتمد نجاح مرفق البيئة العربي على التزام مختلف الجهات المعنية، سواء أكانت من المؤسسات العامة أم القطاع الخاص، بدعم المرفق وتوفير مصدر تمويل مستدام يمكن توجيهه لدعم المشاريع البيئية في المنطقة العربية. كما أن ضمان تحديد المشاريع البيئية الملائمة والمستدامة ودعمها، تمهيداً لتمويلها وكفالة قدرتها على تحسين البيئة العربية، سيشكل المقياس الذي سيتعين على المرفق اعتمادها. وستضطلع الحكومة اللبنانية بدور حيوي في تنظيم هذه المبادرة ومتابعة تنفيذها.

5- خلاصة

إن دور التمويل الأخضر في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة يشكل عنصراً حيوياً في المداولات الخاصة بكيفية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر. ولوزارات المالية دور مركزي في إشاعة بيئة مؤاتية لخلق فرص الوصول إلى التمويل الأخضر للمشاريع أو العمليات الصديقة للبيئة. وهذا الدور يجعل من وزارات المالية جهة استراتيجية شريكة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة "ريو+20".

خامساً - مؤتمر "ريو+20 وما بعده": نظرة مستقبلية

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم A/RES/64/236 لتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، أو "ريو+20"، الذي سيعقد في 2012 في ريو دي جانيرو، البرازيل. ويهدف المؤتمر إلى إعادة التأكيد على الالتزام بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز منذ قمة الأرض، وتحديد الفجوات في التنفيذ والعقبات القائمة.

ويشير هذا المؤتمر إلى مرور عشرين عاماً على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عقد عام 1992 في ريو دي جانيرو، في البرازيل، والمعروف بـ "قمة الأرض"، والذي حضره أكثر من 100 رئيس دولة وحكومة، وممثلين عن 178 بلداً، وضم حوالي 17 000 مشارك. وهو المؤتمر الذي أصدر إعلان ريو عن البيئة والتنمية، كما أقر جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وإطار العمل لميثاق التغير المناخي، إلى جانب عدد آخر من المواثيق وإعلانات المبادئ الهامة.

وسيسعى مؤتمر "ريو+20" إلى إعادة تنشيط الروح التي سادت في قمة الأرض لأن ما جاء في "جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ما زال مطلوباً أكثر من أي وقت مضى، وذلك بحسب ما أثبتته الأزمات العالمية المتكررة في العقد الماضي، وخصوصاً تكرار العجز عن اتخاذ قرارات دولية حاسمة حول التغير المناخي وما نتج عن ذلك من ضغوطات اجتماعية في معظم دول العالم.

ويطرح مؤتمر "ريو+20" عنوانين رئيسيين: الاقتصاد الأخضر نحو تنمية مستدامة، والبنى التحتية للتنمية المستدامة. ويهدف عنوان الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز التفاعل العضوي بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبشكل خاص مكافحة الفقر. كما يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الاستفادة من حزم تحفيز الاقتصاد العالمي من خلال اعتماد سياسات تعطي أولوية للأمناء المستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإلى طرح فرص استثمار جديدة في مجالات كالتنقل والطاقة والزراعة والبنى التحتية، بحيث تكون مترابطة مع حوافز للتجديد الإبداعي المستدام؛ ولنقل التكنولوجيا؛ وخلق فرص عمل خضراء؛ وتطوير ظروف تمكينية تؤكد على دور الحكومات كمنظم ومحفز للتنمية المستدامة؛ وطرح بدائل في استراتيجيات الإصلاح، والأطر الناظمة، وبناء القدرات، والمحفزات المالية؛ وأخيراً تحديد أولويات خضراء للمناطق والقطاعات.

ولعل أبرز الملاحظات على المؤتمر هي فشله إلى اليوم في اجتذاب اهتمام رؤساء الدول والحكومات رغم مركزية مشاركتهم لإنجاز ما يمكن اعتباره أكثر من إعلان نيات وبيانات. ويفسر بعض المراقبين ذلك بأن الدعوة قد فشلت في استحداث أفكار جديدة مبتكرة حول الأفكار المطروحة التي عجزت سابقاً عن تحقيق تحول ملموس في الخطوات نحو تنمية مستدامة؛ كما أن الآليات التي طرحت لم تنفذ بشكل فعال بسبب ضعف الالتزام وريادة الأداء.

ويلاحظ المراقبون كذلك مخالفة دور الأمم المتحدة لما هو عليه في التحضير للمؤتمر؛ فهناك إشارات إلى زيادة التركيز على الاستثمارات الخضراء على حساب التركيز على مفاوضات التغير المناخي، حيث يرى البعض أنه يمكن تحقيق مكاسب مباشرة في تحفيز التمويل الدولي لدعم الاقتصاد الأخضر بدلاً من الضغط لتخفيض نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي لا تجد التزاماً كافياً من الدول الصناعية. وجدير بالذكر أن التوسع في استخدام الطاقات النظيفة وزيادة كفاءة الطاقة عموماً يسهم في تخفيف الانبعاثات.

ويلاحظ المراقبون أن بعض الهيئات المدنية الواعية في عدد من الدول قد بدأت التحرك للضغط على حكوماتها لرفع مستوى الحضور في المؤتمر ولاتخاذ مواقف أكثر التزاماً بالقضايا المطروحة. فمثلاً، وجهت دعوة شخصية إلى رئيس الوزراء البريطاني⁽²²⁾ في حزيران/يونيو الماضي تؤكد على ضرورة الالتزام المعلن والمسبق بالقرارات التي ستخرج عن المؤتمر، بما في ذلك الالتزام بانتقال منظم إلى اقتصاد أخضر عادل لتحقيق الرفاهية العالمية لهذا الجيل والأجيال القادمة، ضمن محددات القدرات الطبيعية للكرة الأرضية. وقد أكدت هذه الرسالة على أنه يجب على الدول الصناعية أن تقود المسيرة بالتحول نحو أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، وبتأكيد التعاون الدولي خاصة في نقل التكنولوجيا، وبالتوجه نحو توزيع أكثر عدلاً للموارد الطبيعية المحددة.

وهنا يطرح تساؤل حول دور هيئات المجتمع العربي في البلدان العربية وضرورة أخذها لعدة مبادرات للضغط على حكوماتها لإنجاح هذا المؤتمر.

ألف - تقرير مجموعة الأمم المتحدة لإدارة البيئة حول الاقتصاد الأخضر⁽²³⁾

في 2009، كُلفت مجموعة عمل الأمم المتحدة لإدارة البيئة لإصدار تقرير عن الاقتصاد الأخضر تقيم فيه إمكانية دعم منظومة الأمم المتحدة، بشكل منسجم فيما بينها، الدول الأعضاء في مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعملها على تسهيل بلورة فهم مشترك ومقاربات متشابهة للإجراءات المطلوبة في هذا الانتقال. ويعد هذا التقرير مساهمة هامة في التحضير لمؤتمر "ريو+20"، حيث سيكون الاقتصاد الأخضر، في إطار التوجه العام نحو التنمية المستدامة ومحاربة الفقر، أحد المواضيع الأساس في المؤتمر. وفيما يلي استعراض مختصر لأهم ما جاء في هذا التقرير.

1 - مقدمة

يتطلب الاقتصاد الأخضر الابتعاد عن نماذج الأعمال كثيفة الاستهلاك للموارد، وتلك التي لا تتضمن تحقيق عدالة اجتماعية، إلى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، فيها زيادة في القيمة المضافة وإعادة استثمار مردودها في مجتمعات غنية بالموارد الطبيعية في البلدان النامية، مع ضرورة الإحاطة بأن كثافة استهلاك الموارد الطبيعية في تلك البلدان قد يزيد من قيمتها المطلقة خلال عملية التصنيع التي تمر بها. كذلك تتطلب الأنماط الجديدة للإنتاج والاستهلاك إشراك المهمشين في التنمية، وتخفيف الفجوة في إنتاجية العمالة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من خلال إفراح المجال للبلدان النامية بالانفاذ إلى التكنولوجيا والمعرفة، بما يعطي الدول النامية فرصاً جديدة خضراء لتنويع اقتصاداتها. ولا بد أن يوجه الاستثمار في مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر للأهداف التالية:

(أ) استخدام التكنولوجيا والبنى التحتية الكفوءة والنظيفة والمتدنية الكربون؛ وتطبيق مقارنة دورة الحياة الكاملة في عملية التصنيع، وفي السلع والخدمات البيئية؛ والاستخدام المستدام للموارد؛ وصيانة رأس المال الطبيعي وإعادةه إلى وضع أكثر سلامة (التربة والغابات والمياه والتنوع الحيوي، ... إلخ)؛

The Guardian, Monday, 6 June 2011 (22)

UN Environment Management Group, *Draft of Report of the Issue Management Group Green Economy*, October 2011. (23)

(ب) وصول الفئات المهمشة والمحرومة إلى الطاقة والمياه والموارد البيولوجية وخدمات الصرف الصحي؛ وتحسين الصحة العامة، وخدمات الرعاية الصحية؛ وفرص العمل الجديدة، وحماية العمال؛ ونظم الحماية الاجتماعية؛ ونظم المعلومات؛ والتعليم والتدريب؛ بما يضمن التوجه إلى الاستهلاك المستدام.

ويجب أن تُعطى الأولوية للاستثمار الذي يحقق الأهداف البيئية والاجتماعية في الوقت الذي ينجز الأهداف الاقتصادية، والذي يركز على مقاربات أنماط الحياة المستدامة، وعلى وصول المهمشين إلى الخدمات. ويمكن للمحفزات المناسبة، مثل الأدوات الاقتصادية، والضوابط، والإجراءات التجارية، وكذلك سياسات التوزيع الواسع للموارد، والمبادرات الطوعية، أن تساعد في توجيه الاستثمارات العامة والخاصة إلى قطاعات محددة مستهدفة؛ كما تساعد في تعزيز عدالة وكفاءة هذه الاستثمارات. ويمكن لهذه المحفزات أن تستنهض الوعي المجتمعي العام بما يساهم في تغيير التصرفات الإنتاجية والاستهلاكية والأنماط الحياتية.

2- الاستثمار في البنى التحتية والقطاعات المحددة المستهدفة

لقد ردت الحكومات في العديد من البلدان، على الأزمة الاقتصادية العالمية، برزم من المحفزات التي تتضمن تخصيصات محددة لتطوير البنى التحتية، وتمهد لإصلاحات جذرية في سياستها المتبعة، بحيث يصبح من الممكن تجنب أن تُحصر الاستثمارات في تكنولوجيات قديمة، وأن توجه إلى مسارات تنمية جديدة خضراء.

وتعطي الأزمات العالمية الكبرى، مثل التغير المناخي، أهمية إضافية لعملية تخضير البنى التحتية. وهناك حاجة لأن تصل الاستثمارات في تخضير البنى التحتية في البلدان النامية إلى حوالي نصف ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2030. يضاف إليها ما يقارب مائة مليار أخرى لأنشطة التكيف مع التغيرات المناخية. وستوفر هذه الاستثمارات فرص عمل جديدة ومداخل إضافية، وستضمن صحة أفضل لمستحقيها؛ وستخفف هذه الاستثمارات من كلفة الطاقة، كما تخفف من العبء المالي الناتج عن البطالة ومدفوعات الصحة العامة.

لقد أصبح تخضير البنى التحتية ملحاً اليوم أكثر من أي يوم مضى، وفي العقدين القادمين ستكون الاقتصادات البازغة، وغيرها من الدول النامية، هي التي تقوم ببناء بنى تحتية أغلبها جديد. وتأخير تخضير هذه البنى الجديدة سيؤدي إلى مزيد من أنماط استهلاك غير مستدامة للوقود الأحفوري، كما سيؤدي إلى مضاعفة المبالغ المطلوبة للتخفيف من الآثار السلبية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإلى جعل التكيف المطلوب شبه مستحيل.

ومن المتوقع أن يساهم صندوق الأمم المتحدة الأخضر، الذي أُقر في كانون في 2010، في تغطية بعض من التمويل المطلوب. ولكن تخضير البنى التحتية في البلدان النامية سيتطلب تمويلاً أكبر يفوق 100 مليار دولار أمريكي في السنة (المقررة في كانون). وغياب التمويل الكافي قد يؤدي إلى لجوء سكان البلدان النامية إلى أنماط استهلاك غير مستدامة للطاقة والموارد (المولدات الخاصة، البطاريات، الآبار غير المنظمة، خدمات صرف مفتوحة... إلخ) ما قد يتسبب بتكاليف اجتماعية وبيئية واقتصادية أعلى بكثير. ويستلزم توفير التمويل المطلوب مضاعفة جهود التعاون الدولي، وتطوير تكنولوجيات إبداعية جديدة، وبلورة تخطيط مديني-إقليمي متكامل، وتنفيذ نماذج لإيصال الخدمات تشمل توليد كهرباء غير مركزي من مصادر طاقة متجددة، كالشمس والرياح.

من جهة أخرى، أصبح تخضير الزراعة والصناعة (بما في ذلك التعدين والصناعات الاستخراجية) والخدمات أمراً ملحاً لتحسين حياة سكان العالم المنقلين إلى تجمعات حضرية. ولا بد أن يهدف الاستثمار في الزراعة إلى: تحسين الأمن الغذائي، ومحاربة الجوع، وتخفيف الانبعاثات وذلك من خلال إدارة أفضل للتربة وتغذيتها، وتجميع المياه واستخدامها بمزيد من الفعالية، وزيادة مرونة نظم الإنتاج، والحفاظ على موارد الثروة الوراثية، وتخفيف خسارة الغلال بعد جنيها، وتحسين عمليات التصنيع للمنتجات الزراعية. وتزويد كل هذه الاستثمارات بالقدرة على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة سيفيد المشاريع والمجتمعات والمؤسسات المحلية.

وسيستثمر تخضير القطاع الصناعي في تكنولوجيات جديدة كطاقات المتجددة، وفي عمليات إنتاج أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وغير ذلك من المنافع المتعددة؛ لكن لا بد من الأخذ بالحسبان التأثير الاجتماعي/التوزيعي الواسع لهذه الاستثمارات، مع التركيز على تحسين الوصول إلى التكنولوجيات الأنظف وتوفير المزيد من فرص العمل. وستنتج عدة منافع من الاستثمار في الحيز الأوسع للسلع والخدمات البيئية، والتي تشمل عمليات الإنتاج الأنظف، وعمليات التعبئة والتغليف قليلة الهدر للموارد والطاقة. ويقدر أن يصل حجم سوق السلع والخدمات البيئية إلى أكثر من مائة مليار دولار أمريكي في السنة. كما يؤدي تخضير الصناعة إلى إحداث سوق واسع في حيز عريض من المجالات، مثل خدمات التقليل من المخلفات، وحسن إدارتها، ومقاربة إدارة دورة الحياة، وكل ذلك يتطلب دعماً من بنى تحتية وتشريعية مناسبة.

وفي مجال الخدمات، قد تصبح تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ممثلةً بشبكات النقل الذكية وشبكات الكهرباء الذكية والمحركات المستقبلية التي ستوظف مسارات تنموية أكثر كفاءة في استخدام الموارد.

3- الاستثمار في البشر والبنى التحتية الاجتماعية

وفي مقاربة عميقة للاقتصاد الأخضر، تكمن الرغبة في تحسين الرفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية مما يعني تعزيز الاستثمار الذي يستهدف رأس المال البشري والاجتماعي، بما في ذلك دعم كل التحولات الاجتماعية الضرورية؛ كما يجب أن تتم صياغة كافة سياسات تخفيف الفقر وتفعيل أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك وتطوير مسارات خضراء للتنمية المستقبلية. وهذا يتطلب استثماراً طويلاً في التعليم والتدريب والتطوير الثقافي، واستخدام كافة الوسائط الإعلامية، بما في ذلك توليد معلومات عن عملية التخضير وتأمين نشر هذه المعلومات للجميع.

وتتطلب معالجة البطالة زيادة الاستثمارات في القطاعات البيئية والاجتماعية التي تتضمن إمكانات عالية في توليد فرص عمل جديدة.

كما يجب أن يعنى عناية خاصة بـ "المتضررين" من التحول نحو الاقتصاد الأخضر عبر إطلاق حوارات اجتماعية موسعة وإشراك هيئات المجتمع المدني فيها لتحديد تأثيرات هذا التحول على فرص العمل، وللبحث عن مسارات في التنوع الاقتصادي يمكنها توليد فرص عمل خضراء.

4- التحول التمكيني نحو الاقتصاد الأخضر

على هذا التحول أن يأخذ بعين الاعتبار الأفكار التالية:

(أ) تنسيق التوجهات العامة - الاندماج البيئي والاجتماعي

كان التحدي الأهم المطروح في وجه المؤسسات الحكومية في حواراتها حول الاقتصاد الأخضر هو فشلها في التنسيق الفعال فيما بينها لإدماج أنشطتها المتعلقة بأركان التنمية المستدامة الثلاثة. ويعود سبب هذا الفشل، جزئياً، إلى المقاربات المؤسساتية غير الفعالة في التعاون والتنسيق على المستويات المحلية والدولية.

وتشير مقاربات الاقتصاد الأخضر إلى مستوى جديد من التنسيق يتجاوز استمرار الأعمال. فربط الاخضرار والاقتصاد مع الرفاهية الإنسانية والعدالة الاجتماعية أصبح من الأهداف الأساس لمقاربة الاقتصاد الأخضر. وهذا يشير إلى نموذج جديد مرغوب، حيث الثروات البشرية والطبيعية تقاس وتقيم بشكل أفضل، وتوضع في المركز في التخطيط الاقتصادي.

ويكون الاستثمار في البشر أساساً لتحقيق نمو يرتكز على كفاءة استخدام الموارد وإنجاز الأهداف الاجتماعية. إن الاستثمارات في نظم نقل أكثر كفاءة، وفي تحسين كفاءة الطاقة في المنازل، وفي العناية المستدامة بالموارد البيولوجية، وفي الممارسات الزراعية المستدامة تحمل منافع مشتركة تساهم في الرعاية الصحية. وتشير هذه الروابط إلى الحاجة لمقاربة متكاملة تركز على الأساسيات اللازمة لتحديد أولويات الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر.

(ب) التمويل العام والخاص

حكومياً، يمكن توفير مبالغ كبيرة لإصلاح سياسات الدعم، وفرض ضرائب بيئية لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، حيث برزت في السنوات الأخيرة آليات مالية جديدة لتخفيف الانبعاثات وللصرف على خدمات النظم البيئية، وصناديق تحفيز خضراء، وآليات للتمويل الصغير، وصناديق الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للأعمال، والسندات الخضراء وغير ذلك من أبواب التمويل الإبداعية التي يمكن أن تفتح أبواباً للتمويل الأخضر الأوسع.

توجد حاجة لإيجاد آليات إبداعية جديدة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفع حجم التمويل في الاقتصاد الأخضر وللاستفادة من رؤوس الأموال المؤسساتية للمستثمرين.

وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر من الاستثمارات تأتي من القطاع الخاص، يبقى دور القطاع العام ضرورياً للتأثير على وجهة تدفق التمويل الخاص، وتحفيزه للمشاركة في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. فالمصاريف الحكومية تعزز عملية الانتقال والقدرات. ويمكنها أن تسهل نفاذ المحتاجين إلى المياه والصرف الصحي وخدمات الطاقة، كما تساهم في أنشطة تخفيف الفقر... إلخ. ويمكن كذلك للمشتريات الحكومية أن تؤثر على التدفق المالي للقطاع الخاص باتجاه الفرص الاقتصادية ذات المنافع الخضراء والاجتماعية. لذا، يجب أن تعمل الحكومات على صياغة أطر للضبط والسيطرة تكون واضحة وثابتة ومتناسقة من أجل تسهيل التكامل البيئي والاجتماعي وحسن الإدارة الاستثمارية.

(ج) التسعير حسب الكلفة الفعلية

يشكل التسعير حسب الكلفة أداة أساسية لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك ولتحفيز الإبداع؛ ويتضمن إلى جانب إدماج الكلفة الاجتماعية والبيئية في الأسعار (من خلال الضرائب) وإلغاء الدعم المضر، كدعم

الوقود الأحفوري، والصيد، والغابات، وخدمات المياه، واستخدامات الأراضي في الزراعة، فسياسات الدعم المضر لا تؤدي فقط إلى زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واستنفاد الموارد الطبيعية، وتدهور الطبيعة، بل أيضاً إلى اختلالات تجارية وإلى أعباء إضافية على المالية العامة. ولكن لا بد، عند إعادة النظر في سياسات الدعم، من الأخذ بالاعتبار تأثير هذا التسعير على الفقراء والمهمشين.

وعلى الحكومات أن تشجع التعاون بين الوزارات ذات العلاقة للإعلام عن التداخيات الاجتماعية للتسعير المتدني، الذي لا يتضمن إدماج كافة التكاليف، حتى تصل الرسالة إلى كافة المعنيين، بحيث تتم صياغة مشتركة للسياسات المالية والضرائبية، وكذلك سياسات إعادة تدوير المداخل العامة.

(د) الإبداعات التكنولوجية

تشكل التجديدات الإبداعية التكنولوجية، في تصميم السلع وعمليات التصنيع ونظم الخدمات والإدارة التنظيمية، أدوات أساسية في تقليل التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية، وفي تحسين كفاءة استخدام الموارد.

إن تغير تصرفات المستهلكين في القطاعات كثيفة الاستخدام للموارد تتطلب تجديدات إبداعية في نظم إدارة المعرفة وآليات التحفيز والتكنولوجيا، وفي مضامين هذه القطاعات الاجتماعية. ومن الحاسم في أنشطة التجديد الإبداعي شعور الأطراف المحلية الفاعلة بملكيتها لعملية التجديد الإبداعي، وأن تكون المعارف المحلية جزءاً من هذا التجديد.

(هـ) مقاربات الأطر الناظمة

يمكن للحكومات تعيين ضوابط إلزامية، أو معايير طوعية، وأدوات أخرى تركز في أساسها على المعلومات وذلك لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر: بحيث تكون الأطر التنظيمية الناظمة ضرورية بشكل خاص لدعم تخضير القطاعات كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية. وتستخدم المقاربات الناظمة لدعم الإجراءات التي تركز على التسعير، أو عند ظهور ضرورة لمنع نشاطات مضرّة أو الحد منها، أو لإحداث تغييرات في التصرف الإنساني. ومن ذلك آليات الملصقة البيئية (البطاقة البيئية) على السلع، أو الإعلان الطوعي عن التأثيرات البيئية والاجتماعية للسلع والخدمات. ولكن استمرارية السياسات الحكومية وموثوقيتها تكون حاسمة في مثل تلك الحالات، وكذلك مصداقية المؤسسات الناظمة والمنفذة لمثل تلك الإجراءات.

ومن الضروري التنبيه لتجنب جعل هذه الإجراءات التخضيرية الناظمة أدوات لسياسات حماية للمنتجات المحلية، والتأكد من تماشيها مع المبدأ (12) في إعلان ريو حول البيئة والتنمية ومع قواعد منظمة التجارة العالمية.

(و) التقييم والمؤشرات

من الضروري أن تصاغ أطر تقييم متكاملة للسياسات التخضيرية، بحيث تتضمن مؤشرات ونظم مراجعة وتدقيق حتى يمكن الإلمام بالمعلومات الضرورية عن التقدم الأساسي المحرز في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر نحو تنمية مستدامة. ويمكن أن يكون نظام الأمم المتحدة للتدقيق البيئي الاقتصادي، نقطة بداية هامة في هذا المجال كونه سيصبح نظاماً معترفاً به عالمياً في شباط/فبراير 2012.

وهناك ثلاث مجموعات متداخلة من المؤشرات لا بد من أخذها بالاعتبار:

- (1) مؤشرات قياس التحول الأخضر للقطاعات الأهم، بما في ذلك الاستثمارات والسلع والخدمات البيئية، وفرص العمل الخضراء؛
- (2) مؤشرات إجراءات فصل نمو الأنشطة الاقتصادية عن زيادة استغلال الموارد الطبيعية؛
- (3) مؤشرات حسابات الثروة الكاملة للرفاهية الإنسانية.

ومن المستحسن أن تستفيد المؤسسات العامة من تجربة قطاع الأعمال الواعي والمسؤول عن تحديد مفهوم المؤشرات الأساسية والإضافية في النظم البيانية المستخدمة.

كما يجب بذل جهد إضافي عند تطوير أي مؤشر جديد وجعله مرتكزاً إلى مجموعة المؤشرات العالمية المتوفرة كمؤشر للتنمية البشرية.

5- الطريق إلى الأمام لمنظومة الأمم المتحدة

(أ) تعبئة الخبرات

حتى يمكن تعزيز خبرات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام بريتون وودز (Bretton Woods System)، عند تقديم الخدمات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر للدول الأعضاء، بما يتناسب مع التحديات والأولويات المعلنة على الصعيدين الوطني والمحلي، فإنه يجب تحقيق تفهم مشترك لمقاربة الاقتصاد الأخضر كي تنسق الأهداف البيئية والاجتماعية مع البرامج الاقتصادية.

كما يجب تنمية خبرات محلية مرتبطة بالاقتصاد الأخضر على مستوى كل بلد، والسعي لإشراك كافة الوزارات ذات العلاقة، بما في ذلك وزارات المالية والتخطيط.

(ب) تعزيز أطر واستراتيجيات مساعدة الدول الأعضاء

من الضرورة بمكان أن يصاغ أي برنامج مساعدة من إحدى مؤسسات الأمم المتحدة كرد على طلب واضح من البلد المعني، وأن يتواءم هذا البرنامج مع عمل باقي هيئات الأمم المتحدة، بحيث يجرى عمل كل هذه الهيئات ضمن مفهوم العمل كمؤسسة واحدة. وبذلك يكون عمل هيئات الأمم المتحدة متكاملًا فيما بينها، بما في ذلك عمل اللجان الإقليمية. كذلك لا بد أن يكون عمل هذه الهيئات نتيجة حوار مستمر مع كافة الأطراف الحكومية ذات العلاقة في البلد المعني.

(ج) إقامة نظام تمويل أخضر فعال وبالحجم المطلوب

يتطلب هذا النظام أن تكون الأموال الحكومية محفزاً لاستثمارات أكبر من القطاع الخاص من أجل دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وفي كثير من الحالات يربط القطاع الخاص تدفق استثماراته بالإصلاحات الناظمة، وبإدخال إجراءات حكومية جديدة قد تفتح أسواقاً جديدة للسلع والخدمات البيئية.

ويجب توجيه برامج الأمم المتحدة لتتواءم مع الأولويات المحلية كما يجب إحداث صناديق خضراء دولية جديدة بحجم كبير لدعم الانتقال العالمي نحو اقتصاد أخضر.

(د) المساهمة في تعافي الاقتصاد العالمي والإعداد لـ "ريو+20"

هنالك فرص عديدة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر من خلال الاستفادة من رزم التعافي التي أعدتها العديد من البلدان لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية. ويمكن صياغة مسارات نمو جديدة تساهم في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عبر إعادة هيكلة أساسية لطرق صرف الأموال العامة وتعبئة الاستثمارات الخاصة باتجاه استثمارات اجتماعية وبيئية.

ويشكل مؤتمر "ريو+20" على المستوى العالمي فرصة هامة للسياسات التي توجه منظومة الأمم المتحدة ولإعلان التزام هذه المنظومة بدعم الدول الأعضاء في مساراتها إلى اقتصاد أخضر نحو تنمية مستدامة. وهذا يتطلب من مختلف هيئات الأمم المتحدة أن تبرهن عن التزامها بـ "العمل كمؤسسة واحدة" في كل ما يتعلق بالتحويل إلى اقتصاد أخضر نحو تنمية مستدامة، وبمكافحة الفقر.

باء- تقرير مجموعة الخبراء حول الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر⁽²⁴⁾

تعمل هيئات الأمم المتحدة في مجالات مختلفة للترويج للاقتصاد الأخضر ولدعم أنشطته في الدول النامية. وقد أعدت مجموعة من الخبراء تقريراً للاجتماع التحضيري الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+20"، تضمن نقاط تقاطع عدة مع تقرير مجموعة الأمم المتحدة لإدارة البيئة. يحتوي التقرير على نقاط إضافية، هي التالية:

1 - حول مفهوم الاقتصاد الأخضر

يعطي مفهوم الاقتصاد الأخضر بدائل للرد على العديد من الأزمات العالمية. وهو يتضمن استمرار التنمية مع حماية للنظام البيئي للأرض والمساهمة في مكافحة الفقر. ولكن لدى بعض الدول النامية قلق حيال تركيز هذا المفهوم على مقايضات مطلوبة بشكلٍ مبالغ فيه في مراحل التنمية والثروات البيئية المختلفة والتحديات اللازم مواجهتها. لذا، تطالب الدول النامية بالتأكيد على ما جاء في إعلان ريو الخاص بالتنمية المستدامة القائل بضرورة تحمل كافة الدول المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، تبعاً لمرحل تقدمها. وهذا يتطلب أن تأخذ الدول المتقدمة المبادرة في تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة فيها. فيما يتطلب من الدول النامية الالتزام بممارسات تنموية أكثر استدامة.

وتعتبر الدول النامية عن عدد من التحفظات المشروعة التي قد ينزلق إليها التوجه العام نحو الاقتصاد الأخضر؛ منها:

Jose' Antonio Ocampo, Aaron Cesbey, and Martin Khar, Report of *The Transition to a Green Economy: Benefits, Challenges and Risks from a Sustainable Development Perspective*, , September 2011. (24)

(أ) التوجه أحادي الجانب في مفهوم الاقتصاد الأخضر، حيث من الممكن أن يتم التركيز على الاخضرار البيئي في الأنشطة الاقتصادية، مع إهمال الجوانب الأخرى، وخصوصاً التنمية الاجتماعية والعدالة في توزيع الرفاهية الاجتماعية؛
(ب) احتمال أن تعتمد بعض المنظمات الدولية مقاربة الوصفة الوحيدة لحل جميع المشاكل في جميع البلدان وفي ذلك إغفال لخصوصيات كل بلد وقدراته؛

(ج) استخدام هذا المفهوم كمعيار في التجارة الخارجية للدول المتقدمة، بحيث يكون إما أداة للحماية ضد استيراد سلع من الدول النامية أو أداة لدى الأطراف المانحة لفرض شروط جديدة عند تقديم المساعدات أو الدعم الفني أو الديون الميسرة؛

2- استراتيجية التنمية الخضراء في الدول النامية:

تُعرف التنمية على أنها قدرة اقتصاد ما على توليد أنشطة حيوية جديدة باستمرار. وبهذا المعنى، يشكل الاقتصاد الأخضر ثورة تكنولوجية لا بد من أن يكون لها تأثير كبير على هياكل الإنتاج وعلى أنماط الاستهلاك. وبالتالي، يستوجب مراعاة عدد من القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا دولياً لضمان استفادة الدول النامية من التكنولوجيات الخضراء التي تطور في الدول المتقدمة، ومن ذلك:

(أ) ضرورة صياغة استراتيجيات نشطة في الدول النامية لتحريك التحول إلى أنشطة اقتصاد أخضر حيوي شرط ألا تقتصر على الصناعات التحويلية، بل تشمل الحيز الكامل للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها (مثل التغيير الجذري في الزراعة). ولذا، لا بد من استبدال تعبير السياسات التصنيعية بتعبير سياسات قطاعات الإنتاج. وكذلك يجب إشراك القطاع الخاص بقوة في هذه الأنشطة؛

(ب) هنالك حاجة لصياغة سياسات تكنولوجية واضحة، تركز على تطويع التكنولوجيات الخضراء، المستوردة تحديداً، لتتواءم مع الظروف المحلية؛ وتعميم هذه التكنولوجيات بشكل واسع على مختلف القطاعات والمناطق داخل البلد الواحد. كما توجد حاجة لحماية الأنشطة الاقتصادية الخضراء في مراحلها الأولى، ولحماية الصناعات الناشئة، مع إعطاء أولوية للاستثمارات الجديدة، في القطاعين العام والخاص، التي تساهم في تنشيط تنمية مستدامة؛

(ج) على الحكومات أن تقدم استثمارات هامة لإقامة البنى التحتية الخضراء، ولضمان وصول الفقراء إلى شبكات توزيع الطاقة والمياه والصرف الصحي؛

(د) على حكومات الدول النامية، عند صياغة سياسات الاقتصاد الأخضر، أن تولي اهتماماً لمبادئ وممارسات التنمية المستدامة بما في ذلك: الضوابط، وسياسات التسعير (للسلع والخدمات العامة)، والضرائب، والدعم، وغير ذلك من المحفزات للحد من التلوث والانبعاثات، وللسيطرة على طرق استغلال الموارد الطبيعية، ولجعل الأسعار انعكاساً للقيمة البيئية. كما يجب أن تكون هذه المعايير مرتكزاً في سياسات المشتريات الحكومية. وعلى حكومات الدول النامية أن تراعي عدم تسبب التغييرات في معاقبة الفقراء، خاصة بما يتعلق بالخدمات العامة الأساسية في كل هذه السياسات؛

(هـ) على حكومات الدول النامية أن تركز على أنشطة تستهدف المجتمعات الريفية بمنافع الاقتصاد الأخضر بهدف تحسين الإنتاجية الزراعية والأنشطة الاقتصادية فيها. ومن ذلك، إعطاء محفزات ترتبط بـ "اقتناص الكربون"، لدعم الزراعات الخضراء ولتحسين التربة وللوصول إلى إنتاجية أفضل للزراعة.

3- قضايا نقل التكنولوجيا

لا بد لحكومات الدول النامية أن تلعب دوراً مركزياً في سياسات التصنيع والإنتاج عموماً آخذةً بعين الاعتبار التغيير التكنولوجي المعولم وحقوق الملكية الفكرية. فمن المتوقع أن يتم تطوير معظم مستجدات الاقتصاد الأخضر التكنولوجية في الدول الصناعية، حيث ستكون الملكية الفكرية لشركاتها الكبرى، مع استثناءات قليلة في البرازيل والصين والهند. لذا، يجب أن تبذل جهود ضاغطة عالمياً لمعالجة عدم التوازن في القدرات التكنولوجية، سواءً بين الدول الصناعية والدول النامية أو فيما بين الدول النامية. وعلى الرغم من أن معظم الإشكالات المرتبطة بنقل التكنولوجيا الخضراء تتشابه مع إشكالات نقل التكنولوجيا، غير أن الجهد الخاص في إطار الاقتصاد الأخضر من الممكن أن يكون واعداً للدول النامية إذا التزمت الدول الصناعية بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واستفادت من آليات كيوتو التي تعطي أولوية للاستثمارات الخضراء في الدول النامية.

وفي الإطار الدولي، لا بد للأمم المتحدة أن تجتهد لتوسيع الفضاء التكنولوجي العام المتاح للجميع، ولزيادة التعاون والتشارك في البحث والتطوير في كافة مجالات الاقتصاد الأخضر، ولتحفيز نقل التكنولوجيا الخضراء إلى الدول النامية، وذلك بالتوازي مع بناء قدرات محلية لاستيعاب التكنولوجيا الخضراء، ونشرها في الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة.

4- قواعد التجارة والاستثمار

يستوجب الاقتصاد الأخضر إجراء مراجعات جادة لنظم التجارة العالمية حتى يفسح المجال للدول النامية بتصدير السلع والخدمات الخضراء، ويمنع الدول المتقدمة من وضع سياسات حماية للسلع والخدمات الخضراء التي يتم تطويرها في الدول الصناعية. ومن أمثلة ذلك، وجود سياسات تجارية للوقود الحيوي، حيث تتبادل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تهم الحماية غير المشروعة. ولا بد من تجنب استخدام المعايير الفنية الخضراء كعوائق فنية في وجه تجارة الدول النامية مما يتطلب وعياً قوياً من الدول النامية والصناعية على حد سواء.

وفي هذا الإطار، يطلب من حكومات الدول النامية وضع برامج لدعم المصدرين ليمتلكوا قدرات فنية تلبي المعايير البيئية المحققة، ولكي تمكنهم من استيعاب التكنولوجيات الخضراء وتطويرها. وقد يتطلب الأمر قيام حكومات الدول النامية بتعزيز قدراتها المحلية في مجالات إصدار الشهادات البيئية، واعتمادها وتصديقها للمساعدة في عمليات التصدير، الأمر الذي يتطلب صياغة معايير محلية تتواءم مع المعايير الدولية المعتمدة.

جيم- إدارة التنمية المستدامة: الإطار المؤسسي

يبدو لزاماً على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في آليات عمل الأمم المتحدة في مجالات التنمية المستدامة ومكافحة الفقر للوصول إلى آليات عمل أذكى وأكثر شمولاً لضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية

والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة؛ وهناك مطالبة بإصلاحات مؤسساتية مناسبة تأخذ بالاعتبار التجربة السابقة وتسهل الانتقال إلى اقتصاد أخضر.

بيئياً، هنالك إدراك متنام بأن استغلال الموارد الطبيعية المفرط وتدهور النظم البيئية ما زال مستمراً وكأنه لا حدود لقدرة كوكب الأرض على الاستيعاب.

ويعتقد كثير أن مؤتمر "ريو+20" قد يمثل فرصة جديدة للمواعدة بين النمو الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والوعي البيئي؛ لذا، من الضروري أن تطرح في المؤتمر أفكار خلاقة لإصلاح الآليات المؤسساتية الحالية وتطوير آليات خضراء تكون أكثر كفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وتنفيذ مفاهيم الاقتصاد الأخضر. إن هذا يتطلب إقامة نظام جديد لمؤسسات الأمم المتحدة لتعمل كمؤسسة واحدة في إدارة وتنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر.

1- الحوار لإقامة آليات جديدة لمنظومة الأمم المتحدة

هنالك حوالي 45 مؤسسة تعمل ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة في قضايا البيئة والتنمية المستدامة. وقد تسبب هذا التفتت بالترار وتضارب المهمات والفجوات والهدر تحديداً في البلدان النامية، بحيث أن تجاوزه يتطلب برنامج إصلاحات متعددة الأبعاد تشمل الأمور التالية:

- (أ) إعادة النظر في آليات تنسيق السياسات بين مختلف هذه الهيئات؛
- (ب) العمل على تخفيف تداخل المهمات فيما بينها؛
- (ج) إعادة النظر في توزيع الموارد لتخفيف الهدر والتفتت؛
- (د) بلورة مرجعية واحدة ذات سلطة وموثوقية في كل الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

تتطلب هذه الإصلاحات تغييرات مؤسساتية جذرية بدلاً من الخطوات الإصلاحية المشتتة. ومن المتوقع أن يناقش مؤتمر "ريو+20" عدة احتمالات في هذا الإطار، ومنها:

- (أ) إحداث خيمة مؤسساتية، مثل تخصيص مجلس حكومات لقضايا التنمية المستدامة، تجمع كل المؤسسات العاملة في وضع السياسات البيئية وأنشطة التنمية المستدامة؛
- (ب) إنشاء وكالة دولية متخصصة في قضايا البيئة بدلاً من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تبني على ما تم إنجازه إلى تاريخه، وتكون المرتكز في إدارة النشاط الدولي في قضايا البيئة؛
- (ج) إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بكامله، بما يشمل إعادة هيكلة شاملة لكافة المؤسسات القائمة وآليات عملها وتوزيع المهام فيما بينها.

ولا بد أن تكون الإصلاحات المتوقعة عملية وواقعية ومقبولة سياسياً لأنها ستكون مؤشراً لإثبات إمكان النجاح في إصلاح منظومة الأمم المتحدة. ولكن البعض يرى أن القرار الحاسم عائد لـ الحكومات الأعضاء، خاصة الدول الكبرى التي لم تبدِ التزاماً جاداً بمسار التنمية المستدامة، حتى تاريخه.

2- الحوكمة وإدارة التنمية المستدامة⁽²⁵⁾

تكاد تكون الحوكمة الجيدة، على المستويات المحلية والدولية، العامل الوحيد الأهم في الترويج للتنمية. هنالك تحديات واضحة في تعريف الحوكمة الجيدة، لأن هيكلة إدارة الحوكمة تعكس حقائق سياسية غالبية، وقد لا تكون طموحة لأنها يجب أن تتواءم مع أعراف كل مجتمع.

بشكل عام، يمكن تعريف مفهوم أصحاب المصلحة بشكل عريض على أنهم الأطراف الفاعلة التي لها مصلحة مباشرة في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة؛ ولكنه قد يفشل في تقدير التباين الكبير الذي يبرز في سلطة الأطراف الفاعلة. فكل الأطراف ليست متساوية في سلطاتها وقدراتها، علماً بأن منظومة الأمم المتحدة قد أقرت بوجود 9 "مجموعات كبرى" تمثل المجتمع المدني لتشارك في اتخاذ القرارات دولياً. ولكن يؤخذ على هذه المجموعات أن تأثيراتها غير متساوية، ولم تتجح في تمثيل كافٍ للتنوع الواسع في الأطراف المدنية الفاعلة.

كما يشكك بفعالية عملية التشاور التي تشارك فيها المجموعات الكبرى، من حيث أنها لا تعكس بالضرورة تشاركاً فعلياً في اتخاذ القرار الدولي لأن التشاور لا يؤدي إلى غلبة الرأي الأصوب بين المتشاورين.

وفي إطار التنمية المستدامة، أنشأت الأمم المتحدة هيئة التنمية المستدامة عام 1993، لمتابعة كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة، وحددت مهامها بشكلٍ أوسع في خطة جوهانسنبرغ التنفيذية في الفقرة 157: "[...] إن تمثين الإطار المؤسسي الدولي للتنمية المستدامة هو عملية مستمرة ومتطورة. ومن الضروري أن تبقى الترتيبات ذات العلاقة قيد المراجعة الدائمة للتعرف على الفجوات وإزالة التكرار في الوظائف، كما لا بد من السعي لمزيد من التكامل والفعالية والتنسيق [...]".

وفي الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، يجب التأكيد على الانفتاح والشفافية والمشاركة والمحاسبة والفعالية والانسجام لإنجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكلٍ متوازن ومتكامل على كافة المستويات المحلية والدولية. ويتطلب ذلك رؤية محلية طويلة الأمد واستراتيجيات واضحة التوجه نحو القضايا الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر مع ضرورة العمل على مصالحة التداخل بين الأولويات المحلية والتوجهات الدولية. فقد أدى هذا التداخل في كثير من الأحيان إلى إجهاض التقدم المحرز في أعمال هيئة التنمية المستدامة بشكلٍ كارثي، وذلك في الدورة 15 للهيئة المنعقدة في 2007 التي عاجلت قضايا: الطاقة، وتلوث الهواء والجو، والتغير المناخي والتنمية الصناعية. وقد عجزت تلك الدورة في وصول الأطراف المشاركة إلى توافق حول هذه المواضيع الهامة والملحة. وكانت تلك الدورة بداية التدهور في موقع الهيئة وتأثيرها، حيث أخذت الدول تخفف من التزاماتها بقرارات الهيئة.

ومن أجل التقدم في العمل المؤسسي للتنمية المستدامة، طرح اقتراح إقامة مجلس أعلى للتنمية المستدامة، يكون تابعاً للجمعية العمومية مباشرة، (وهو يشبه مجلس حقوق الإنسان)، لرفع مستوى العمل المؤسسي للتنمية المستدامة إلى التمثيل الحكومي الأعلى للدول الأعضاء. ومثل هذا المجلس سيعكس خطورة الإشكالات المطروحة ويعمل على تنفيذ الاتفاقات السابقة، على أن يفرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تنفيذ قرارات مجلس التنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة نفسها.

من جهة أخرى، هنالك سعي لإعادة تشكيل لجنة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة التي تستطيع التفاعل مع كافة هيئات الأمم المتحدة بنفس السلطة.

كذلك هنالك بحث جاد لتطوير آليات للتنمية المستدامة على كافة المستويات: المحلية والإقليمية والدولية؛ فقد كان هنالك دعوة عام 1992 لتشكيل مجالس وطنية للتنمية المستدامة، وكان هنالك جهد في هذا الاتجاه في الفترة 1993-2001، ودعوات لصياغة استراتيجيات وطنية وتقديم تقارير وطنية سنوية في التقدم المحرز. ولا بد من العودة إلى إحياء هذه المجالس المحلية لأنها الأداة المباشرة على صعيد العمل المجتمعي ولأنها المكمل للهيكليّة المؤسسية المقترحة دولياً.

الخلاصة

أطلق مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987⁽²⁶⁾ في تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته الهيئة العالمية للبيئة والتنمية. وهو مفهوم تنموي شامل يعنى بمعالجة الأزمات المترابطة التي تواجه الحضارة الإنسانية، بحيث يعرض لثلاثة عناصر ضرورية لأية مقاربة ناجحة لها، وهي: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

في عام 1993، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة التنمية المستدامة كأعلى هيئة دولية تمثل حكومات الدول الأعضاء حتى تتابع تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ثم ألحقت بها مسؤولية متابعة تنفيذ خطة جوهانسبرغ التنفيذية؛ كما كُلفت بمسؤولية التأكد من التزام كافة الدول والأطراف ذات العلاقة بمستلزمات هذه البرامج.

تعقد هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جلسات سنوية، منذ تأسيسها عام 1993، لمتابعة مختلف القضايا المواضيعية المقررة على جدول أعمالها ولاتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة. فقد عقدت الهيئة في دورتها الأخيرة جلستين بحثت فيهما قضايا تنموية أهمها ما يعنى بالنقل والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وجدير بالذكر أن كل المواضيع المطروحة تتطلب الوصول إلى توافق حول الالتزامات المحددة والمتبادلة للدول الصناعية والنامية شريطة الحفاظ على الموارد الطبيعية لكوكب الأرض، وتأمين مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة لكافة شعوب وفئات الأمم المختلفة.

وعلى الرغم من التحضيرات المكثفة التي سبقت الجلسة 19 والتوصل إلى توافق حول العديد من القضايا المطروحة فيها، إلا أنه لم يعتمد أي تقرير ختامي يحدد مسؤوليات كل طرف من الأطراف المعنية.

وقد أصبح واضحاً لكثير من الأطراف المعنية أن مستلزمات مفهوم التنمية المستدامة تجد صعوبات تطبيقية هائلة في كافة الدول الصناعية والنامية، بسبب تعقيدات هذه المستلزمات وتوزع مسؤولياتها بين العديد من الوزارات والهيئات في الدولة الواحدة؛ وهو ما أبقى المفهوم الشامل للتنمية المستدامة عملياً دون آليات تطبيقية سواء محلياً أو عالمياً.

ولتدارك الخلل في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة، ولتحفيز كافة الأطراف المعنية لتنفيذ بعض مستلزماته، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإطلاق مبادرة الاقتصاد الأخضر لوضعي السياسات ومتخذي القرار في كافة الدول، كخطوة من خطوات في مواجهة الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛ وهو متلازم مع مفهوم التنمية المستدامة وليس بديلاً عنه.

ويعالج العدد الحالي للنشرة الدورية المعنونة "استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الإسكوا"، كل هذه القضايا، مع التركيز على ما يتعلق بالدول العربية. وفي هذا الإطار، تم استعراض تقرير التنفيذ الإقليمي المعروف على الدورة الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين المقررة من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. كما بحث في إطار ومفاهيم وفرص وتحديات الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية إلى جانب المسؤولية

(26) انظر: The World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987).

الاجتماعية للأعمال في هذا الاقتصاد، وفرص الاستثمار والعلاقة مع مسائل التكنولوجيا ومكافحة الفقر والتمويل.

ونظراً لكون العالم بأسره ينظر إلى مؤتمر "ريو+20" كنقطة مفصلية في مسار التنمية المستدامة تسهم بمجابهة التحديات التي تعترض مسيرتها، قدم هذا العدد نظرة مستقبلية حول مرحلة ما بعد هذا المؤتمر.